التعصّب المذهبي وأثره في نقد الرواة (دراسة في المنهج النقدي للشيخ محمد زاهد الكوثريّ رَحِمَهُ اللهُ)

Sectarian Fanaticism And Its Impact On Criticizing The Narrators: A Study In The Critical Method Of Sheikh Muhammad Zahid Al-Kawthari

حميد قوفي

الأستاذ الدكتور في الحديث وعلومه

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر

Hamid Qawfi

Professor In Hadith And Its Sciences

College Of Sharia And Islamic Studies At Qatar University

g.abdulhamid@qu.edu.qa

ملخص البحث

التعصّب المذهبيّ مرفوض مبدئيًّا وعلميّا، ولا اعتداد بما يصدر عن المتعصّبين من الكلام في الرواة في ميدان رواية الحديث، لذا وجدنا أئمّة الحديث يشترطون تفسير جرح الرواة وبيانه كي يوقَفَ على حقيقته، فربّ جرح في الراوي لما فُسّر تبيّن أنّه عن تعصّبٍ لم يؤسّس على الموضوعيّة والتجرّد، وقد ردّوا أحكامًا كثيرة بهذا السبب. والبحثُ الذي بين أيدينا يعالج قضيّة التعصّب المذهبيّ وأثره في نقد الرواة، وقد آثرت أن أخصَّ بالدراسة والتحليل والمناقشة ما كتبه العلّامةُ محمد زاهد الكوثري رحمه الله في هذا الباب. وقد تناول البحث جملة من القضايا من خلال ما كتبه - رحمه الله- واعتمدت في مناقشته على ما حرره العالمان أحمد الغماري والمعلمي في ردودهما، وخلصت إلى نتيجة أن منهج الشيخ الكوثري في تناوله لرواة الأخبار المسيئة للإمام أبي حنيفة مطعون فيهم - عنده، وليسوا بحجة في الرواية، وهذا يتطلب بحثا، وهو ما دعاني لدراسة هذا الموضوع دراسة تحليلية نقدي.

الكلمات المفتاحية:
التعصّب- نقد- منهج- الكوثريّ- المعلميّ - الغماريّ.

Abstract

Doctrinal fanaticism is not acceptable morally and scientifically. It has no consideration for what fanatics say about the narrators in the field of hadith narration.

Therefore, the imams of hadith require, in the case of narrators evaluation, a justification and clarification of such evaluation in order to validate its credibility. That is perhaps a negative evaluation of a narrator, turned out to be fanatic, non-objective and impartial, after verification. Accordingly, many judgments were rejected for this reason.

The present research deals with the issue of doctrinal fanaticism and its impact on criticizing the narrators. In this regard, the researcher focuses on the analysis and discussion of what Muhammad Zahid al-Kawthari, wrote in this case and the related issues in his writings.

Moreover, the researcher relied in his analysis and discussion on the responses of two scholars' responses to al-Kawthari; namely Ahmed al-Ghumari and al-Moalimi.

As result of the analysis and discussion,

the paper found that Sheikh Al-Kawthari's approach in dealing with the narrators of the offensive narrations on Imam Abu Hanifa challenged their credibility. He considered their narrations unauthentic, the case, which needs a study. Accordingly, this encouraged me to undertake an analytical and critical study of it.

Keywords:
fanaticism - criticism - methodology - al-Kawthari – al-Moalimi – al-Ghumari.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه ثقتي وأستعين، وصل اللهم وسلم على النبي الأسعد الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين، نسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى مراضيه، وأن يجعل مستقبلنا حالنا خيرا من ماضيه، وأن يجنبنا الزلل في القول والعمل، وأن يرينا مراشد أمورنا وأن يلهمنا الصواب والرشاد.

أما بعد؛ فإن التعصّب المذهبيّ مرفوض مبدئيًّا وعلميّا وأدبيا، ولا اعتداد لما يصدر عن المتعصّب- كائنا من كان- من الكلام عموما، وفي الرواة خصوصا، لذا وجدنا أئمّة الحديث يشترطون تفسير الجرح وبيانه كي يوقَفَ على حقيقته، فربّ جرح في الراوي لما فُسّر تبيّن أنّه عن تعصّبٍ لم يؤسّس على الموضوعيّة والتجرّد، وقد ردّوا أحكامًا كثيرة بهذا السبب.

والبحثُ الذي بين أيدينا يعالج قضيّة التعصّب المذهبيّ وأثره في نقد الرواة، وقد آثرت أن أخصَّ بالدراسة والتحليل والمناقشة ما كتبه العلّامةُ محمد زاهد الكوثري رحمه الله في هذا الباب، فأحسب أنّه أقرب نموذج في الدراسات المعاصرة في هذا الموضوع. وما عزمت على بحثه على وجه التحديد إنما هو التعصب المذهبي في معناه السلبي، كما سأبين ذلك،

فجاء البحث لبيان أثر التعصب المذهبي في نقد رواة الأخبار، وجعلت لذلك نموذجا دراسيا عن مسلك العلامة محمد زاهد الكوثري في تعامله مع رواة الحديث.

والهدف من البحث ليس التشهير أو التعيير، بل هو بحث أكاديمي يعالج قضية علمية تكلم فيها المحدثون في أبواب علم الجرح والتعديل أثناء كلامهم عن الجرح المردود، فالبحث يجري على أصل علمي معلوم، غير أني في الجانب التطبيقي التمثيلي خصصته للكلام عن منهج الأستاذ الكوثري رحمه الله في التعامل مع رواة الحديث الذين رووا أخبارا في مثالب الإمام أبي حنيفة رحمه الله، فإنه لم يتسامح مع الرواة الذين ذكرت أسماؤهم في أسانيد تروي أخبارا في مثالب الإمام ابي حنيفة. ولولا أن كل ذلك لم ينشر في كتب، وصارت متداولة، وربما اعتمدها بعضهم لإمامة الأستاذ الكوثري ثم تقليدهم له لما تحمست للبحث في هذا الموضوع، ويبقى أن البحث مشروع في هذه القضايا، إذا التُزم فيها الحيادُ والموضوعيةُ والتجردُ والأدبُ.

منهج البحث:

تناولت فيه القضايا المتعلقة بالرواة الذين تكلم فيهم الشيخ الكوثري وطعن فيهم، وحررت الموضوع على نسق ما جاء في كتاب التنكيل للشيخ المعلمي، وقد استعنت في تحرير البحث في جانبه النقدي على ما كتبه العالمان عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وأحمد بن محمد بن الصديق الغماري في ردهما على الشيخ الكوثري.

واعتمدت في كل البحث المنهج النقدي، وناقشت المسائل التي ظهر فيها تعصب الشيخ الكوثري على الرواة بالدليل، وبينت ما بدا لي راجحا في ذلك.

تمهيد

إنّ الدارس لمناهج الفرَق وطوائف من أتباع المذاهب، والمتتبّع لعالم الأفكار لدى الفرق الفكريّة المختلفة، يخلص إلى أنّ السّنّة النبوية- عند كثير منهم- لا تكاد تكون دليلًا للاحتجاج بقدر ما هي دليل للاستئناس، فهي عند طوائفَ دليل للاعتضاد، ويمكن حصر الاتجاهات في هذا في ثلاثة:

١- المقلّدة في الفروع والمتعصّبة للمذاهب.

٢- غلاة أهل الرأي والعقل.

٣- أهل الكلام ومقلّدوهم.

والحديث عن هذه الاتّجاهات على التفصيل يطول، وليس هو المراد في هذا البحث، إنّما الذي قصدناه هو النظر في طريقة كثير من المقلّدة في الفروع في التعامل مع بالسُّنّة ورواتها. ولعلّ أهمّ سمة بارزة فيهم أنّهم لا يدورون مع السّنّة حيث صحّت على منهج المحدثين أهل المعرفة والاختصاص، إنّما يدورون مع قول من قلّدوه في الأغلب الأعمّ، وإذا صادف أن خالف قولُ الإمام السنَّةَ - من غير قصد المخالفة- لجأوا إلى دفعها بشتى الحجج؛ بالتأويل أحيانًا، أو

بالقياس أحيانًا أخرى، أو بالتضعيف أحيانًا، أو بغير ذلك، وأصْرحُ قول يُمثَّل به قول أبي الحسن الكرخيّ: (الأصل أنّ كلّ خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا- يعني الحنفيّة- فإنّه يحمل على النسخ أو على أنّه معارض بمثله[١]. وصوّر الإمام ابن القيم مذهب المقلِّدة بأحسن تصوير، قال: (أعجب من هذا شأنكم معاشر المقلّدين أنّكم إذا وجدتم آية من كتاب الله توافق رأي صاحبكم أظهرتم أنّكم تأخذون بها، والعمدة في نفس الأمر على ما قاله لا على الآية، وإذا وجدتم آية نظيرها تخالف قوله لم تأخذوا بها، وتطلّبتم لها وجوه التأويل، وإخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه. وهكذا تفعلون في نصوص السُّنَّة سواء؛ وإذا وجدتم حديثًا صحيحًا يوافق قولَه، أخذتم به وقلتم: لنا قوله ﷺ، كيت كيت، وإذا وجدتم مائة حديث صحيح بل وأكثر تخالف قوله، لم تلتفتوا إلى حديث منها، ولم يكن لكم منها حديث واحد فتقولون لنا قوله ﷺ، كذا وكذا. وإذا وجدتم مرسَلا قد وافق رأيه أخذتم به وجعلتموه حجَّة هناك. وإذا وجدتم مائة مرسل تخالف رأيه اطّرحتموها كلّها من أولها إلى آخرها، وقلتم: لا نأخذ بالمرسل)[٢].

فكم من سنّة تُرِك العملُ بها بسبب هذا التعصب، بل ربما نزَّل بعضهم السنّة منزلة البدعة فهُجرت السنّةُ، ومن ذلك ما حكاه ابن دقيق العيد عن بعض متأخِّري المالكيّة من المغاربة، قال: (ولما ظهر لبعض الفضلاء المتأخّرين من المالكيّة قوّة الرفع في الأماكن الثلاثة[٣] على حديث ابن عمر، اعتذر عن تركه في بلاده، فقال: وقد ثبت عن النبيّ ﷺ أنّه رفع فيهما- أي عند الركوع والرفع منه- ثبوتًا لا مردّ له صحّة، فلا وجه للعدول عنه، إلّا أنّ في بلادنا هذه يستحبّ للعالم تركه لأنّه إن فعله نُسب إلى البدعة وتأذّى في عِرضه، وربما تعدّت الأذيّة إلى بدنه، فوقاية العرض والبدن بترك سنّة واجب في الدين)[٤]. بل جازف بعض الحنفية فعدّوا رفع اليدين في غير تكبيرة الإحرام مبطلا للصلاة[٥].

---

(١) رسالة لأبي الحسن الكرخي الحنفي، في بيان أصول المذهب الحنفي مطبوعة مع كتاب تأسيس النظر للدبوسي، أبي زيد عبيد الله بن عمر. تحقيق مصطفى محمد القباني ص١٦٩-١٧٠. دار ابن زيدون. بيروت ومكتبة الكليّات الأزهرية. القاهرة.

(٢) إعلام الموقعين عن ربّ العالمين. ابن القيم، محمد بن أبي بكر ١٤٩/٢، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم. ط١، دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤١١هـ/١٩٩١م.

(٣) أي رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الرفع منه.

(٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. ابن دقيق العيد ٢٣٧/١، مطبعة السنة المحمدية. فائدة: قال البخاري في جزء رفع اليدين: (من زعم أنّ رفع الأيدي بدعة فقد طعن في أصحاب النبي ﷺ، والسلف ومن بعدهم، وأهل الحجاز، وأهل المدينة، وأهل مكة، وعدّة من أهل العراق، وأهل الشام، وأهل اليمن، وعلماء أهل خراسان... لم يثبت عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه لا يرفع يديه، وليس أسانيده أصح من رفع الأيدي). قرة العينين برفع اليدين في الصلاة. تحقيق أحمد الشريف، ط١، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت. ١٤٠٤/٥١٩٨٣م.

(٥) ينظر فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فهذه صورة من صور التعصّب المذهبيّ، وصورة من بعض القهر الفكريّ الذي ساد المذاهب، والذي أهدر سُننا ثابتة، والكلام في هذا يطول.

معنى التعصب المذهبي:

(التعصب: من العصبية. والعصبية: أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته، والتألب معهم، على من يناويهم، ظالمين كانوا أو مظلومين. وقد تعصبوا عليهم إذا تجمعوا، فإذا تجمعوا على فريق آخر، قيل: تعصبوا... والعصبي هو الذي يغضب لعصبته، ويحامي عنهم.. وفي الحديث: ليس منا من دعا إلى عصبية أو قاتل عصبية. العصبية والتعصب: المحاماة والمدافعة. وتعصبنا له ومعه: نصرناه)[1].

وبالنظر في كلام علماء اللغة يتبين أن عبارة «التعصب» و«العصبية» تطلق في سياق المدح والذم معا، فنجدهم يقولون – مثلا- فلان متعصب للسنة، وفلان متعصب لأهل الباطل ونحو ذلك، لكن استعمالها في الذم هو الشائع، ومن ذلك ورود بعض الأحاديث تذم التعصب والعصبية، ومن ذلك ما ثبت من حديث جندب بن عبد الله البجلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل تحت راية عمية، يدعو عصبية، أو ينصر عصبية، فقتلة جاهلية»[2]. وكذلك ورد مثل هذا في كلام السلف رحمهم الله.

والمقصود في بحثنا إنما هو المعنى السلبي لكلمة «التعصب»، وهو أنواع؛ فمنه: التعصب للعرق، ومنه التعصب للمذهب، والتعصب للعقيدة، والتعصب للجهة، التعصب للرجال ...

أما التعصب المذهبي - الذي قصدناه بالبحث- فهو نصرة المرء للمذهب الذي تبناه، والدفاع عنه والمنافحة عن أفكار أصحابه وأشخاصهم، سواء كان ذلك بالحق أو بالباطل.

تنبيه: وليس الاختلاف في المذهب الفقهي أو العقدي عند الأئمة المحدثين جرحا بذاته ترد به الرواية، بل المذهب الفقهي أو العقدي لا شأن له بالقبول أو الرد ما لم يكن الراوي قد أتى ما يخل بعدالته- من الكذب أو البدعة المكفرة- أو بضبطه، فإننا نرى كثيرا من الرواة من الفرق الإسلامية المشهورة كالمرجئة والخوارج والشيعة والقدرية أهلا للثقة بمروياتهم؛ لأنهم اتصفوا بالصدق ونبذ الكذب مطلقا، ومن درس منهج المحدثين ووقف على أحكامهم النقدية في ذلك وعملهم في مصنفاتهم- كالصحيحين- علم هذا الأمر، وهو شائع، والمعنى من هذا أن نؤكد بأن أئمة الحديث لم يكن لديهم مشكلة مع الرواة من أهل الفرق الأخرى ما داموا صادقين

٢/٢٢٠، دار المعرفة، بيروت، بخدمة محمد فؤاد عبد الباقي، ٥١٣٧٩.

(١) لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم ١/ ٦٠٦، دار صادر، بيروت، ط٣، ٥١٤١٤.

(٢) رواه مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، ١٤٧٨/٣ ح ١٨٥٠

أهل دين وأمانة، وهذا من الاعتدال الذي ميزهم عن غيرهم.

ذكرت هذا لكي أبين أن التعصب المذهبي بنوعيه الفقهي والعقدي لم يكن – بذاته- من معوقات أئمة الحديث كمالك وأحمد والبخاري وسائر المحدثين لقبول الرواية. ولأجل هذا شرطوا في الجرح المجمل التفسير للوقوف على أسبابه، ولم يقبلوا الجرح في راو - ولو علموا مذهبه العقدي- حتى يتبينوا السبب من جرحه.

ولأجل هذا كله ينبغي أن نتعامل مع تجريح الأستاذ الكوثري أو غيره لرواة الحديث بهذا المنهج، فلا يقبل من غير بيان، بل لا يقبل جرح راو أجمع الأئمة على توثيقه، ولا يقبل توثيق راو أجمعوا على تضعيفه، ويبقى من اختلف فيه للنظر من أهل الاختصاص والنظر- كالذهبي وابن حجر وغيرهم-.

قال الذهبي رحمه الله: (نحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابا، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافا، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم، ومن شذ منهم، فلا عبرة به، فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشريعة، وبجاه السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ فنعوذ بالله من الخذلان)[1]. وقال السبكي رحمه الله: (من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا بتقديم الجرح على اطلاقه لما سلم لنا أحد)[2]. وقال في موضع آخر: (الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حقّ من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكوه على جارحيه، اذ كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية، كما يكون بين النظراء أو غير ذلك، فنقول مثلا لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون، صار الجارح لهم كالآتي بخير غريب)[3]. وقال ابن حجر رحمه الله: (وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدل بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحرز أقدم

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد، ٨٢/١١، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل، السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، ص ١٩، عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط٥، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

(٣) قاعدة في الجرح والتعديل، السبكي، ص ٣٠- ٣٤

على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدا)[١].

والأستاذ العلّامة محمد زاهد الكوثريّ (١٢٩٦هـ-١٣٧١هـ) يكاد يكون من أعلام هذا الاتجاه، فهو من أشهر أتباع الحنفية ومتعصّبيهم، وقد أتى بأمور أنكرت عليه لأجل هذا- مع إمامته في العلم وقَدمه الراسخة فيه- وسأذكر من ذلك طائفة من أخباره كما جاءت في «تأنيبه على الخطيب» ، و»النكت الطريفة في التحدّث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة».

وللعلّامة أحمد بن محمد بن الصديق الغماريّ (١٣٢٠هـ-١٣٨٠هـ) ردود على هذه الكتب، وهي «الغارة العنيفة على النكت الطريفة»، و «سوط التأديب على التأنيب» وكتاب آخر «التمزيق والخرق على إحقاق الحق»[٢]. وله كتاب آخر في الردّ على الأستاذ الكوثريّ، وبيان تناقضاته من خلال كلامه، سماه «**بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري أو** ردّ الكوثريّ على الكوثريّ»، وقد اعتمدته في مسائل عديدة في هذا البحث.

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ص ٢٥٨، مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ

(٢) () – واسم كتاب الكوثري هذا: «إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق». وكتاب «مغيث الخلق في ترجيح القول الحق»، لأبي المعالي الجويني كتبه في ترجيح مذهب الشافعي على الحنفي، وهو مطبوع، بالمطبعة المصرية محمد محمد عبد اللطيف، ط١، ١٣٥٣ه/١٩٣٤م.

وللعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلميّ اليمانيّ (١٣١٣هـ- ١٣٨٦هـ) - كذلك-كتاب في الردّ على الأستاذ الكوثريّ وهو «التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل».

فهذان الكتابان الأخيران لعَلمين مختلفي المنهج والتوجّه -كما لا يخفى- عمدتي في هذه الدراسة، واعتمادي عليهما يدفع عني التهمة بالتعصّب ضد الأستاذ الكوثريّ، لا سيما بالنقل من كتاب الغماريّ الذي وصف الكوثريّ بقوله «صديقنا الأستاذ الكوثريّ...»[٣].

بين الكوثريّ والمعلمي:

لما كتب الأستاذ الكوثريّ كتابه «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»- وهو ردّ على الخطيب البغداديّ فيما كتبه في تاريخ بغداد في ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله- في الجزء الثالث عشر- كتب المعلميّ عليه ردًّا سماه «طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل» لكنّه لم يكن مفصّلا، ولما بلغت «الطليعة» الأستاذ الكوثريّ ردّ عليها برسالة سماها «الترحيب بنقد التأنيب»، وهذا الردّ لم يرتضه المعلميّ فأجابه بكتاب «التنكيل بما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل»، وهو ردّ مفصّل لما جاء في «الطليعة» وزاد عليها، لكن أدركت الأستاذ الكوثريّ المنيّة قبل أن يُطبع هذا

(٣) **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري أو** ردّ الكوثريّ على الكوثريّ ص١، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، ط٢، ١٤١٧ه/١٩٩٦م. تحقيق على حسن الحلبي.

الكتاب «التنكيل»، فرحمه الله ورحم الجميع.

تنبيه: ما ينبغي التنبيه عليه هو أنّ الغرض من تأليف العلامة المعلمي «التنكيل» ليس الدفاع عن الخطيب فيما ساقه من أخبار عن الإمام أبي حنيفة وتصحيحها كما قد يُفهم منه غلطا أو تعصّبًا- كما فهم الأستاذ الكوثريّ- لأنّ الحقّ يقال إنّ الخطيب لم يُصِبْ في كثير مما نقل من الطعون المشينة للإمام أبي حنيفة، وهو منها براء، ومع ذلك ما كان ينبغي أن تُروَى تلك الأخبار المثيرة للخصومة المذهبيّة، وإنّ ما ذكره من أخبار طاعنة في نسبه ودينه وعلمه... لا يقبل، وكان الأولى أن تطوى فلا تروى، على أنّ الخطيب لم يسق ما جاء في مثالب أبي حنيفة وسكت عن ذكر مناقبه بل عنون لهذا بقوله: «مناقب أبي حنيفة»[1]، فالخطيب قد جرى على عادة الأئمّة المنصفين في ذكر المناقب والمثالب، قال: (وقد سقنا عن أيوب السختياني وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وأبي بكر بن عياش وغيرهم من الأئمة أخبارا كثيرة تتضمن تقريظ أبي حنيفة والمدح له والثناء عليه، والمحفوظ عند نقلة الحديث عن الأئمة المتقدمين وهؤلاء المذكورين منهم في أبي حنيفة خلاف ذلك... وكلامهم فيه كثير لأمور شنيعة حفظت عليه متعلق بعضها بأصول الديانات وبعضها بالفروع نحن ذاكروها بمشيئة الله، ومعتذرون إلى من وقف عليها وكره سماعها بأن أبا حنيفة عندنا مع جلالة قدره أسوة غيره من العلماء الذين دوّنّا ذكرهم في هذا الكتاب، وأوردنا أخبارهم، وحكينا أقوال الناس فيهم على تباينها، والله الموفق للصواب)[2].

وقد اعتذر الإمام ابن حجر الهيتمي عن الخطيب في إيراده الأخبار الطاعنة في الإمام أبي حنيفة، قال في «الخيرات الحسان في مناقب النعمان في الفصل التاسع والثلاثين: (اعلم أنّه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل في الرجل على عادة المؤرخين، ولم يقصد بذلك انتقاصه ولا حط مرتبته، بدليل أنه قدم كلام المادحين وأكثر منه ومن نقل مآثره، السابقة في أكثرها إنما اعتمد أهل المناقب فيه على «تاريخ بغداد»، ثم عقبه بذكر كلام القادحين ليبين أنه من جملة الأكابر الذين لم يسلموا من خوض الحساد فيهم)[3].

أما غرض المعلّميّ فهو بيان أخطاء وأغاليط صحبت ردّ الكوثريّ على الخطيب، وقد ذكر سبب تأليفه الكتابَ والهدف منه، قال: (المقصود الأهمّ هو ردّ المطاعن الباطلة عن أئمّة السُّنة وثقات رواتها، والذي اضطرّني إلى ذلك

(١) انظر تاريخ بغداد ٤٥٩/١٥، دار الغرب الإسلامي، بيروت، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠٢م.

(٢) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي ١٥/ ٥٠٢

(٣) الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، بعناية عبد الكريم المحيميد، ص١٧٠، دار الهدى والرشاد، دمشق، ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م

أنّ السُّنَّة النبويّة وما يفتقر إليه من معرفة أحوال رواتها، ومعرفة العربيّة وآثار الصحابة والتابعين في التفسير وبيان معاني السُّنة والأحكام وغيرها، والفقه نفسه إنما مدارها على النقل ومدار النقل على أولئك الذين طعن فيهم الأستاذ وأضرابهم، فالطعن يؤول إلى الطعن في النقل كله، بل في الدين من أصله)[1]. على أنّه ينبغي التنبيه أيضا على أنّ ردّ الكوثريّ على الخطيب في الأصل لا اعتراض عليه، بل ربما يستحقّ ذلك، إنّما الاعتراض على أشياء كثيرة جاءت معه مخالِفةً للحقّ والصواب، وأخصّ منها ما ضمّنه من تراجم الرواة الذين طعن فيهم بغير وجه حقّ إلا فرط التعصّب وردّ الفعل -كما سيأتي- وسواء قصد أو لم يقصد، فإنّ مآل هذه الطعون في الرواة إلى الطعن في النقل، وهذا ما حدا بالعلماء المعلميّ وأحمد صديق الغماريّ وغيرهما إلى الردّ والتشديد عليه، وقد بالغ الغماريّ في الردّ عليه إلى درجة تنزيله منزلة الفساق والملاحدة والإجرام وقلّة الدين، وما كان ينبغي، نسأل الله العفو والعافية.

بين الكوثري والغماري:

ينبغي الوقوف كذلك - قبل البدء في الحديث عن منهج الكوثري في التعامل مع الرواة- على علاقة الكوثريّ بأحمد بن الصديق الغماري؛ فإنّه لا يخفى- لكلّ من درس- تلك العلاقة الحميمة التي كانت تربطهما والمودّة بينهما، والتقدير الذي يكنّه كلّ واحد للآخر، وقد بيّن ذلك الغماريّ في بعض كتبه ككتاب «تلبيس المفتري في الردّ على الكوثري» إذ وصفه بقوله: «صديقنا».. وكذا ما علم من ثناء الكوثريّ على آل الصدّيق في بعض كتبه، ثم انقلبت الألفة بينهما بسبب خلافات علميّة من خلال ردود الكوثريّ على الغماريّ حتى قال الغماريّ فيه قولا شنيعًا في بعض رسائله: (وأمّا الشيخ زاهد الكوثريّ فإنّه حقّا عدوّ السّنّة، إلّا الحنفيّة ومن وافقهم لفرط تعصّبه للحنفيّة وللجنسيّة التركيّة أيضا، حتّى إنّه متّهم بالشعوبيّة مع أنّه عالم فاضل مطّلع، واسع الاطلاع والدراية، مع المشاركة في كثير من الفنون، لكن فرط تعصّبه أوصله إلى درجة المقت، بل درجة الجنون، حتّى إنّه طعن في مالك والشافعيّ وأحمد وعبد الرحمن بن مهديّ والبخاريّ، وهذه الطبقة، بل وتكلّم في أنس وأبي هريرة وبعض الصحابة. وقد كنت شرعت في الردّ عليه.. ثم توقّفت لكون الرجل يدعي لنا بالمحبّة والصداقة، ولنا معه مجالس طويلة، والحقّ أولى منه)[2]. وقال مبينا السبب في موضع آخر: (وبعدما استبانت حجّتنا، وظهر برهان صدق قولنا، وتحققت براءتنا مما رمانا به

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/١٨١، المكتب الإسلامي، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٢) الجواب المفيد للسائل والمستفيد، لأحمد بن الصديق الغماري، ص ٤٠ بخدمة أبي الفضل بدر العمراني. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م

الأستاذ من الإساءة إلى النفس، والنطق خلْفا، والحيدة عن سبيل أهل العلم واتباع غير سبيل المؤمنين، فلنعتمد قول الله تعالى: ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل»[١].

فهكذا حصلت النفرة بين الشيخين بسبب ردّ الكوثري على بعض فتاوى الغماريّ لم يرتضها الكوثريّ بدافع المذهب، والحال أنّ الغماريّ كان يكره التقليد، وقد صرّح بذلك في بعض مقالاته، وليس المجال هذا موضع البسط في الخلاف بين الرجلين، إنّما أردت الإشارة من خلال ما ذكرت إلى النفرة التي حصلت بينهما بعد المودّة والألفة.

الكوثريّ والتعصّب المذهبيّ

ليس خافيا على كلّ من درس سيرة الأستاذ الكوثريّ بأنّه مفرط في التعصّب المذهبيّ، ولا يحتاج إلى عناء في اكتشاف هذا، حتى ذهب أحمد صديق الغماريّ إلى القول: (... لكن الأستاذ لم يشكر لغير الحنفية منهم نعمة، ولم يرع لهم حرمة، بل جعلهم غرضًا لطعنه، ونصبهم هدفا لانتقاده، ومحلا لاستهزائه وسخريته، وهو في كل ذلك غير جاهل بمنزلتهم ولا بعظيم مكانتهم، ولا غافل عن أمر الله تعالى بإجلالهم، ولا باستهجان حال المتكلم فيهم والهاضم لحقوقهم... ثم قال: وأمّا صاحبنا، فما يدعوه إلى ذلك إلا مجرد البغض والحنق وفرط التعصب المذهبي الجنسي على أقوام ليسوا من أهل مذهبه، ولا هم أعجام من جنسيته...)[٢]. بل وصفه في موضع آخر بمجنون أبي حنيفة[٣].

وقال المعلميّ- وكان ألطف عبارة من الغماريّ-: (الأستاذ من أهل الرأي، ويظهر أنّه من غلاة المقلّدين في فروع الفقه، ومن مقلّدي المتكلّمين ومن المجارين لكتّاب العصر إلى حدّ ما، وكلّ واحدة من هذه الأربع تقتضي قلّة مبالاة بالمرويات ودربة على التمحّل في ردّها، وجرأة على مخالفتها واتّهام رواتها..)[٤].

مظاهر تعصّب الكوثريّ وتحامله على مخالفيه

إنّ ما كتبه الأستاذ الكوثريّ في هذه الكتب المذكورة- في كثير من المواضع- ينبئ بتعصّبه الشديد لمذهب الحنفية ولأبي حنيفة رحمه الله على وجه الخصوص، بل لقد غلا في مواطن في تزكية المذهب وصاحبه-رحمه الله- غلوًّا يخرج صاحبه عن المنهج العلميّ وعن أخلاقيات البحث الموضوعيّ، بل لقد بلغ حقده وبغضه لمن تصدّى للكلام في الإمام أبي حنيفة مبلغًا غير مرضي، ومن ذلك حمله على الخطيب ووصفه بما يخجل المرء أن يحدّث به نفسه، ولولا أنّه ذكره بذلك في «التأنيب» ما تعرّضت

(١) بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري أو رد الكوثري على الكوثري، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري ص٤٢.

(٢) **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري** ص٤٤

(٣) المرجع السابق ص١٧٩

(٤) التنكيل ٢٠٤/١

له، فقد روى حكاية عن السبط ابن الجوزيّ[١] في كتابه «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان» يذكر فيها أنّ الخطيب كان مولعًا بعشق الأحداث والخلوة بهم- بل عبَّر أحمد الغماريّ عن ذلك باللواطة- قال الكوثريّ: (قال السبط ابن الجوزيّ في مرآة الزمان: قال محمد بن طاهر المقدسي: لما هرب الخطيب من بغداد عند دخول البساسيري إليها قدم دمشق فصحبه حدَثٌ صبيح الوجه، كان يختلف إليه، فتكلّم الناس فيه وأكثروا حتى بلغ والي المدينة، وكان من قبل المصريين شيعيا، فأمر صاحب الشرطة بالقبض على الخطيب وقتله، وكان صاحب الشرطة سنّيًا يهجم عليه، فرأى الصبي عنده وهما في خلوة، فقال للخطيب: قد أمر الوالي بقتلك، وقد رحمتك ومالي فيك حيلة إلا أنني إذا خرجت بك أمرّ على دار ابن أبي الحسن العلوي، فأدخل داره فإني لا أقدر على الدخول خلفك... ثم قال: واشتد غرامه بذلك الصبي فقال فيه الأشعار، فمن شعره:

بات الحبيب وكم له من ليلة
فيها أقام إلى الصباح معانقي
ثم الصباح أتى ففرق بيننا
ولقلما يصفو السرور لعاشق)[٢]

قال الكوثريّ: (فذكر له أشعارًا كثيرة من هذا القبيل، ومن الظلم أن يعدّ مثله في عداد علماء الجرح والتعديل، ويعوّل على قوله في دين اللّٰه)[٣]. فانظر إلى هذا البهتان الذي أقرّه ونقله محتجّا به، وما كان ينبغي أن يصدر هذا عن مثله، وهل بهذه الحكاية يسقط الخطيب البغدادي من مرتبة علماء الجرح والتعديل لأنه نقل كلاما في الإمام أبي حنيفة؟ لكن العلماء أحمد صديق الغماري والمعلميّ ردَّا هذه الحكاية المكذوبة، وهذه الفرية العظيمة بأوضح بيان، قال أحمد الغماريّ: (وجملته الأخيرة التي حكم فيها بأنّ من الظلم إعداد الخطيب من علماء الجرح والتعديل، هي الحاملة لسلفه على اختلاق هذه الأكذوبة على الخطيب البريء منها براءة الذئب من ابن يعقوب ليثبتوا بها جرحه، ولإسقاط عدالته ومنزلته، فلا يقبل له قول ولا يعتمد له نقل، سيما تلك الأنقال المتكاثرة عن الأئمّة الحفّاظ في ذمّ أبي حنيفة ومذهبه ورأيه... إلى أن قال: فبئس ما نطق به الأستاذ، وتعسًا للعالم يسمح لقلمه أن يجري في مثل هؤلاء الأئمّة بمثل هذا الكذب المكشوف، والقذف المفضوح، وهكذا قال عنه إنّه كان يتّهم

(١) وهو أبو المظفر يوسف بن قزغلي، له ترجمة في الميزان، قال الذهبي: (ألّف كتاب مرآة الزمان، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف ثم إنه ترفض وله مؤلف في ذلك... كان بارعا في الوعظ ومدرّسا للحنفية) ميزان الاعتدال ٤٧١/٧. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت. لبنان، ط١، ١٣٨٢/١٩٦٣م.

(٢) تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، ص٢٦، الطبعة الجديدة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

(٣) المرجع السابق ٢٧

بشرب الخمر حسبما استدرك ذلك بخطه آخر صفحة ١١ من تأنيبه وأحال في ذلك على مرجعه «معجم الأدباء»)[١].

بل إنّ الحافظ ابن حجر لم يكن بمنأى عن ذلك؛ إذ اتّهمه بمثل ذلك البهتان فيما ذكره عنه أحمد الغماريّ، قال: (وأمّا الحافظ ابن حجر؛ فإنّه يحكي عنه في مجالسه أنّه لفرط غرامه بالزنا كان يتبع النساء في الشوارع، حتى تبع ذات يوم امرأة ظنّها جميلة، فلما مدّت يدها إليه إذا هي أَمَة سوداء، فرجع عنها، وقال لها: بيدك فضحت نفسك». قال الشيخ الغماريّ: هكذا يتبجّح به ويحكيه لكلّ من يجلس إليه إرادة الغض من ذلك الإمام والحطّ من مرتبة ذلك الحافظ)[٢].

وهذه الحكاية عن الحافظ ابن حجر حكاها أيضا عبد الله محمد بن الصديق الغماري - أخو أحمد بن الصديق- في كتابه «بدع التفاسير»، قال: (... وكنّا نعجب بالكوثري لعلمه وسَعَة اطّلاعه، كما كنّا نكره منه تعصّبه الشديد للحنفيّة تعصّبًا يفوق تعصّب الزمخشريّ لمذهب الاعتزال، حتى يقول عنه شقيقنا أبو الفيض: «مجنون أبي حنيفة»، ولما أهداني رسالة «إحقاق الحقّ في الردّ على رسالة إمام الحرمين في ترجيح مذهب الشافعيّ» وجدته غمز نسب الإمام الشافعيّ، ونقل عبارة «الساجي» في ذلك، فلُمْتُه على هذا الغمز، وقلت له: إنّ الطعن في الأنساب ليس بردّ علميّ، فقال لي: «متعصّب ردّ على متعصّب»، هذه عبارته، فاعترف بتعصّبه... وذكر – الكوثري- أنّه – يعني الحافظ ابن حجر- كان يتبع النساء في الطريق، ويتغزّل فيهنّ، وأنّه تبع امرأة ظنّها جميلة حتّى وصلت إلى بيتها وهو يمشي خلفها، وكشفت له البرقع فإذا هي سوداء دميمة، فرجع خائبا...). قال عبد الله بن الصديق بعد هذا: (وسرّ هذه الجملة أنّ الحافظ كان يحمل على بعض الحنفية في كتب التراجم مثل الدرر الكامنة، ورفع الأصر، ...)[٣].

وكلّ هذا بدافع التعصّب، قال في تأنيبه: (وقد جهد كثير منهم على أن يحطّ من مرتبة الإمام أبي حنيفة، ويصرف قلوب أهل عصره عن محبّته، فما قدر على ذلك، ولا نفذ كلامه فيه، حتّى قال بعضهم: فعلمنا أنّه أمر سماويّ لا حيلة لأحد فيه، ومن يرفعه الله تعالى لا يقدر الخلق على خفضه)[٤]. فإذا كان أبو حنيفة رحمه الله بهذه المنزلة، فكيف بالأستاذ الكوثريّ لا يتورّع عن الكلام في رواية أمثال ابن عباس وأنس بن مالك وهم أعلى من الإمام أبي حنيفة منزلة وقدرا، كما لم يتورّع عن الكلام في الكبار كهشام بن

(١) **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري** ص٤٨ وينظر التنكيل، ففيه توضيح شاف على بطلان هذه الحكاية ٣٣٥/١-٣٣٦

(٢) المرجع السابق ص٤٩

(٣) بدع التفاسير، عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري. ص١٨٠... ، الدار البيضاء. المغرب. دار الرشاد الحديثة، ط٢، ١٤٠٦/١٩٨٦م

(٤) التأنيب ص٧.

عروة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم؟! وسيأتي بيان بعض من هذا. قال المعلميّ: (ومن أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل ومن أمضى أسلحته أن يرمي كلّ من يحاول ردّه إلى الحقّ ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم... وعلى هذا جرى الأمر في هذه القضية، فإنّ الأستاذ غلا في أبي حنيفة حتّى طعن في غيره من أئمّة الفقه وفي أئمّة الحديث وثقات رواتها، بل تناول بعض الصحابة والتابعين وأسكت أهل العلم في مصر وغيرها برمي كل من يهم أن ينكر عليه ببغض أبي حنيفة ومعاداته)[١].

وقال: (وفي التأنيب الطعن في زهاء ثلاثمائة رجل، تبيّن لي أنّ غالبهم ثقات، ومنهم نحو تسعين حافظا وجماعة من الأئمّة، فكم ترى يدخل في الدين من الفساد لو مشى للأستاذ ما حاوله من جرحهم بغير حقّ؟ على أنّ الأمر لا يقف عندهم، فإنّ الأستاذ يحاول الردّ بالاتهام، والتهم غير محصورة، فيمكّن كلّ من يهوى ردّ شيء من النقل أن يبدي تهمة في رواته وموثقيهم فيحاول إسقاطهم بذلك...)[٢]، وقال: (ومدار النقل على أولئك الذين طعن فيهم الأستاذ وأضرابهم، فالطعن فيهم يؤول إلى الطعن في النقل كله في الدين من أصله)[٣].

ويكفي في بيان تعصّبه، إقراره بصحة حديث «إنّ في أمّتي رجلا اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمّتي، هو سراج أمتي»[٤]، مع أنّ الخبر من رواية أبي نعيم الذي لم يرتضه فيما رواه في مثالب أبي حنيفة رحمه الله خاصّة، أمّا فيما يدلّ على فضله فيقبله كما هو الحال هنا، فانظر مثلا إلى قوله في أبي نعيم: (فأمثال أبي نعيم والبيهقي والخطيب ممن ثبتت شدّة تعصّبهم الموجبة لردّ أنبائهم فيما يمسّ تعصّبهم لا يقبل قولهم في توثيق رجال المثالب...)[٥]، وقال في موضع آخر: (وقلت في الكلام على رجاله أبو نعيم على تعصّبه متكلّم فيه)[٦]، والعجيب أنّه اقتصر في الخبر على ذكر منقبة الإمام أبي حنيفة، وحذف بقية الخبر وهو قوله: «ويكون في أمتي رجل يقال له محمد ابن إدريس هو أضرّ على أمتي من إبليس» لأنّ الأمر مكشوف، وهذه الجملة تفضح التصحيح، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال الكوثريّ- مقلّدا العينيّ في حكمه- (وقد استوفى طرقه البدر العيني في «تاريخه الكبير» واستصعب الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة، وقد قال بعد أن ساق طرق الحديث في «تاريخه الكبير»: «فهذا الحديث كما ترى قد روي بطرق مختلفة، ومتون متباينة

(١) التنكيل ١/١٨٤
(٢) المرجع السابق ١/٥
(٣) المرجع السابق ١/٤
(٤) هكذا ساق الكوثريّ هذا الخبر الموضوع بهذا اللفظ في التأنيب وصححه ص٦١
(٥) الترحيب ١٥. مكتبة الخانجي. (د.ت)
(٦) المرجع السابق ص٤٢

ورواة متعدّدة عن النبي عليه الصلاة والسلام، فهذا يدلّ على أنّ له أصلا، وإن كان بعض المحدّثين بل أكثرهم ينكرونه، وبعضهم يدَّعون أنه موضوع، وربما كان هذا من أثر التعصّب. ورواة الحديث أكثرهم علماء وهم من خير الأمم، فلا يليق بحالهم الاختلاق على النبيّ عليه الصلاة والسلام مع علمهم بما روي في حقّ من كذب على النبيّ عليه الصلاة والسلام متعمدا)[1].

قلت: وهل على هذا التقرير يبني قبول هذا الموضوع؟ وفي الوقت نفسه يردّ الكوثريّ ما جاء في الصحيحين من بعض أحاديث أنس بحجّة أنّه «انفرد بها في عهد هرمه» كما يزعم، وسيأتي بيانه.

قال أحمد صديق الغماريّ: (فوصل جهل هؤلاء الغلاة المبتدعة وجنونهم المفرط إلى حدّ أن يجري بخاطرهم كون هذا الحديث حقّا عن النبيّ ﷺ. ومن الكذب والتلبيس والافتراء والتدليس أن ينقل هذا الأعجميّ إثبات الحديث عمّن لا يدري الحديث ممن صنعته نقل الفروع وإعراب الكلمات من متعصّبة الحنفيّة كالعيني وأمثاله...)[2].

فهذه بعض المظاهر الدالة على تعصب الشيخ الكوثري، ذكرت جملة منها اختصارا.

المحاور التي دار عليها كتاب التنكيل

دار كتاب التنكيل على أربعة محاور أساسية:

- القواعد: وهي قواعد في علوم الحديث محرّرة، التي ظهر فيها تخليط الأستاذ الكوثريّ.

- تراجم الرواة: الذين تكلّم فيهم الأستاذ الكوثريّ.

- الفقهيات: وهي بضع عشرة مسألة انتقدت على أبي حنيفة وأصحابه، ومناقشة الكوثريّ في الانتصار لمذهبه.

- الاعتقاديات: وفيها بيان صحّة معتقد أهل الحديث، مع مناقشة الكوثريّ في مسائل انتقدها عليهم.

ولكني رأيت أن أتناول بالبيان القسم الثاني- فقط- الذي عُني بتراجم الرواة خشية الطول، وسوف أورد فيه المسائل بإيجاز غير مخلّ إن شاء الله، وأقتصر على الأهمّ مع مناقشة ما تدعو الحاجة إليه في نظري، وبالله التوفيق.

محاور القسم الثاني» وهو في التراجم»

دار القسم الثاني من كتاب التنكيل على قضايا كثيرة سماها المعلميّ أنواعًا، يمكن جعلها في مباحث وسردها في عناوين مع التصرّف في العبارة:

١- إبدال الراوي المقبول براو مجروح يوافقه في اسمه واسم أبيه.

٢- جعل ألفاظ لا علاقة لها بالجرح جرحًا.

٣- السكوت عن التصحيف أو الغلط الواقع في بعض الألفاظ واعتماده إذا وافق الغرض.

---

(١) التأنيب ص٦١ وانظر **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري** ص ١٣٧ ، ١٣٨

(٢) **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري** ص١٣٩

٤- تحريف نصوص أئمّة الجرح والتعديل.
٥- تقطيع كلام علماء الجرح والتعديل وبتره.
٦- تجهيل المعروفين الموثَّقين، وتوثيق المجاهيل.
٧- الجزم بجرح أو تعديل لم يثبتا.
٨- اعتماده لكلامٍ في الراوي ردّه الأئمّةُ، ولم يعبأ به.
٩- اتهام بعض الحفّاظ الثقات بتهم لا أصل لها.
١٠- إطلاق صيغ الجرح مفسّرة وغير مفسّرة بما لا يوجد في كلام الأئمّة ولا عليه بيِّنة.

فهذه أهم القضايا التي دار عليها هذا القسم، وربما أغفلت بعضها خشية الطول. وسوف أكتفي بذكر مثال واحد لكل مسألة من هذه المسائل.

* * *

المبحث الأول
إبدال الراوي المقبول براو مجروح يوافقه في اسمه واسم أبيه

من ذلك تعقيبه على الخطيب في إسناده عن محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزار بهمدان حدثنا صالح بن أحمد التميمي الحافظ حدثنا القاسم ابن أبي صالح حدثنا محمد بن أيوب أخبرنا إبراهيم بن بشار قال سمعت سفيان ابن عيينة يقول: ما رأيت أحدا أجرأ على الله من أبي حنيفة، ولقد أتاه رجل من أهل خراسان فقال: يا أبا حنيفة قد أتيتك بمائة ألف مسألة أريد أن أسألك عن هذا، قال: هاتها، فهل سمعتم أحدا أجرأ من هذا؟[1]. فتكلّم الكوثريّ في بعض رجال هذا الإسناد منهم صالح بن أحمد التميميّ قال: وهو ابن أبي مقاتل القيراطي، هروي الأصل قال: ذكر الخطيب عن ابن حبان أنه كان يسرق الحديث، ولعله قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما أخرج من الشيوخ في الأبواب لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال ابن عدي إنه كان بيرق الأحاديث ويلزق حديث قوم على قوم ويرفع الموقوف، ويصل المرسل، وقال الدارقطني: كذّاب دجّال يحدّث بما لم

(١) تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي ٥٣٠/١٥

يسمعه[١]. لكنه لم يصب الحقّ في هذا، وبيّن المعلميّ أنّ صالح بن أحمد هو التميمي وهو الحافظ كما وصف في الإسناد وليس القيراطي المتّهم بالكذب الذي ذكره الكوثريّ، قال المعلميّ: (ومن اطلع على التأنيب وغيره من مؤلفات الأستاذ علم أنه لم يؤت من جهل بطريق الكشف عن تراجم الرجال الواقعين في الأسانيد، ومعرفة كيف يعلم انطباق الترجمة على المذكور في السند من عدم انطباقها ولا من بخل بالوقت ولا سآمة للتفتيش...)[٢] ثم فصل في بيان تعمد الكوثريّ إبدال هذا الراوي الثقة بذاك المتروك.

قلت: غير أنّ الكوثريّ اعتذر- في الترحيب- فاعترف بوهمه في هذا الراوي، قال: (وأمّا من يرى كون صالح بن أحمد في السند هو المضعف فليس هذا العاجز فقط - كما يظنّ الأستاذ الناقد - بل سبقني إلى هذا الرأي الملك المعظم عيسى الأيوبي شارح الجامع الكبير في رده على الخطيب، وكذا أركان اللجنة العلمية الأزهرية التي قامت بالردّ على الخطيب أيضا في تعليقهم على المجلد المعاد طبعه من تاريخ بغداد، ومع هذا لا مانع لدي من قبول تحقيق الأستاذ اليمانيّ في عدّ صالح بن أحمد في السند هو الموثّق، مقدرا وشاكرا فضله ومعترفا بأني كنت وهمت..)[٣]. لكن لم يرتض المعلميّ منه اعتذاره هذا، لأنّ الكوثريّ نفسه أبطله بقوله إذ عقب بقوله: (على أنّ صالح بن أحمد المضعّف عند الملك المعظم واللجنة العلمية الأزهرية، وصالح بن أحمد الموثّق عند الأستاذ الناقد كلاهما من طبقة واحدة على تأخّر وفاة أحدهما، وبعد ثبوت المعاصرة بينهما لا يقبل في الطبقات المتأخّرة ادعاء أنّ هذا أخذ عن فلان وعنه فلان بخلاف ذاك إلا من جهبذ خريت، وأين هو؟[٤]. واستقبح المعلميّ منه استشهاده في الترحيب بالملك عيسى واللجنة الأزهرية قال: (وليس للأستاذ في ذلك عذر؛ إذ ليس هو ممن يقلد مثل مَن ذَكره في هذه المواضع، وكلامه يدلّ على أنه لم يقلّد، بل بحث ونظر فغاية الأمر أن يكون جرأه الغلط على التغالط، فيلحق ذلك بنظائره)[٥].

* * *

(١) التأنيب ص١٩٣
(٢) طليعة التنكيل ١/١٢-١٣ وما بعدها.
(٣) الترحيب بنقد التأنيب ص٢٨.
(٤) الترحيب ٢٨
(٥) التنكيل ١/٤٨٦

المبحث الثاني
جعل ألفاظ لا علاقة لها بالجرح جرحا

من ذلك حكمه على جرير بن عبد الحميد وأبي عوانة بالضعف، قال: مضطرب الحديث، لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم عند سليمان بن حرب، وكان سيّئ الحفظ، انفرد برواية حديث الأخرس الموضوع، والكلام فيه طويل، وليس هو ممن يساق خبره في صدد سرد المحفوظ عند النقلة إلا في مذهب الخطيب[١].

وقال في موضع آخر: بل كان يراه سليمان بن حرب لا يصلح إلا لأن يكون راعي غنم[٢]. وقال في موضع آخر: وكان سليمان بن حرب يقول عنه: لا يصلح إلا لأنْ يكون راعي غنم[٣].

وفي هذا النقل تصرّف غير سديد، وتأويل بعيد، لأنّ عبارة سليمان بن حرب ليست هكذا إنّما قال: (كان جرير وأبو عوانة يتشابهان، ما كان يصلح إلا أن يكونا راعيين، وقال ابن المديني: كان جرير بن عبد الحميد صاحب ليل، كان له رسن[٤] يقولون إذا أعيا تعلق به، قال أبو حاتم: جرير يحتج به، وقال سليمان بن حرب- أيضا- كان جرير وأبو عوانة يصلحان أن يكونا راعي غنم كانا يتشابهان في رأي العين، كتبت عنه أنا وابن مهدي وشاذان بمكة)[٥].

وعبارة سليمان لا تفيد الجرح كما زعم الأستاذ الكوثريّ، بل جاءت في عبارة سليمان ما يدل على أنه روى عنه هو وغيره من الكبار، وجرير متفق على توثيقه كما تراه في كتب القوم، وقد احتج به أصحاب الستة، وإنما ذكره الذهبي في الميزان لدفع توهم الجرح فيه كما هو معلوم من منهجه، وقد أبان المعلميّ عن معنى عبارة سليمان ابن حرب، قال المعلميّ: (أما الكوثريّ فإنّه احتاج إلى الطعن في هذين الحافظين الجليلين جرير وأبي عوانة، فكان مما تمحله للطعن فيهما تلك الكلمة، وقطعها وفصلها بحيث يخفى أصل المراد منها)[٦]، وأما عبارة «سيئ الحفظ « فمن عنده، قال المعلميّ: (لم يقلها أحد قبله، وإنما المعروف أن جريرًا كان لا يحدّث من حفظه إلّا نادرًا، وإنّما يحدّث من كتبه، ولم ينكروا عليه شيئًا حدّث به من حفظه، وأثنوا على كتبه بالصحة)[٧].

لكن الكوثريّ مع هذا لم يلتفت إلى ردّ المعلميّ في «الطليعة»، قال في «الترحيب» في

(١) التأنيب ص٢١٧
(٢) المرجع السابق ص١٨٣
(٣) المرجع السابق ص٢٣١
(٤) الرسن: الحبل. ينظر لسان العرب مادة رسن ١٨/١٣. ومختار الصحاح ص١٢٢، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ، ط٥، ١٤٢٠/١٩٩٩م.
(٥) ميزان الاعتدال ١٢/٢.
(٦) طليعة التنكيل ٣١/١
(٧) التنكيل ٤٢٦/١

الردّ على الطليعة: (وأمّا تحدّثه عن اتخاذ ما لا دخل له في عدّ الرجل مجروحا وسيلة للتجريح وضربه لذلك الأمثال، فلم أر فيما تحدّث عنه بذكر جرير بن عبد الحميد ولأبي عوانة وأبي أحمد الفراء شيئا يجدر التحدث عنه)[١]، ثم عاد بعد صفحة ليؤكد تجريح أبي عوانة بما قيل فيه غير عبارة سليمان، وأجابه المعلميّ بما يبطل قوله.

* * *

المبحث الثالث
السكوت عن التصحيف أو الغلط الواقع في بعض الألفاظ واعتماده، إذا وافق الغرض

ومن ذلك ما وقع من تصحيف في اسم أبي عوانة «وضاح» إلى «وضاع». فقد جاء في التهذيب[٢] قول علي بن عاصم: «وضاع ذاك العبد» هكذا وقعت هذه العبارة في التهذيب، وقد اعتمدها الأستاذ الكوثريّ، وراح يطعن في أبي عوانة وينسبه إلى الكذب، قال: وقد قال عنه سليمان بن حرب: لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم، وبلغ به الأمر أن كذبه علي بن عاصم[٣].

وقال أيضا: (وأما أبو عوانة فهو ممن ينتقى من أحاديثه عند الجماعة لكن يقول عنه علي بن عاصم: وضاع ذلك العبد... وقد وقع في تهذيب التهذيب: وضاع ذلك العبد. ويعدّ الأستاذ الناقد- المعلميّ- ذلك محرفا من «وضاح ذلك العبد»، وهو أدرى بزملائه في دار التصحيح إن كان يقع منهم مثل هذا التحريف، والذي أراه أن قول الأستاذ في دائرة الاحتمال...)[٤].

(١) الترحيب ص٤٠

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني ٣٤٥/٧ ترجمة علي بن عاصم، دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: ط١، ١٣٢٦هـ.

(٣) التأنيب ص١٤٢

(٤) الترحيب ص.٤١

وأوضحَ المعلميّ حقيقة التصحيف الذي لم يعبأ به الكوثريّ، وأحاله على تاريخ بغداد، فإنّه نقل نصّ علي بن عاصم الذي قال فيه «وضاح» وليس وضاع، قال المعلميّ: (ولا أشكّ أنّ الكوثريّ لا يخفى عليه ذلك حتّى ولو لم يطّلع على ما في «تاريخ بغداد» مع أنّه قد طالع الترجمة فيه ونقل عنها، ولكنّه كان محتاجا إلى أن يطعن في أبي عوانة، ووقعت بيده تلك الغنيمة الباردة فيما يريه الهوى فلم يتمالك أن وقع...)[١]، وكذلك يقال لو كان هذا الجرح ثابتا على أبي عوانة، فلماذا لم يذكره الحافظ في ترجمته-وهو أنسب- بدل ذكره في ترجمة علي بن عاصم[٢].

قلت: ومما يدلّ على التصحيف ما نقله المزي في تهذيب الكمال[٣]- وهو أصل تهذيب ابن حجر- وفيه قال: «وضاح» بالحاء لا بالعين.

والإصرار على الخطأ بعد ظهور الحقّ يعدّ قدحا في النزاهة العلمية، وتضعيف الثقة مجازفة، وهبْ أنّ عليّ بن عاصم قال فيه ذلك، فإنّه ليس في مرتبة من يؤخذ عنه هذا التجريح، ولو صدر منه لبيّنه العلماء وهذا لم يقع، ثم إنّه كان يستصغر أئمّة مشهورين، قال عفان: (قدمت أنا وبهز واسطا، فدخلنا على عليّ بن عاصم فقال: من بقي من أهل البصرة، فلم نذكر له إنسانا إلا استصغره، فقال بهز: ما أرى هذا يفلح)[٤]، وعابوا عليه أنّه كان يخطئ ولا يرجع إذا رد عليه، قال علي بن المديني: (كان كثير الغلط، وكان إذا غلط فرُدَّ عليه لم يرجع)[٥].

تنبيه: كلام الكوثريّ هذا- الذي سبق- في أبي عوانة يناقضه في موضع آخر في كتابه «النكت الطريفة» حين احتجّ بخبر رواه مقطوعا يخدم مذهبه، قال: (وفي مصنّف ابن أبي شيبة: عن سويد بن عمرو عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه، قالا: «لا يجوز إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين»[٦].

* * *

(١) طليعة التنكيل ٣٥/١
(٢) ينظر كذلك طليعة التنكيل ٣٥/١
(٣) تهذيب الكمال. المزي، يوسف بن عبد الرحمن ٥١٠/٢٠. تحقيق بشار عواد. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
(٤) تهذيب التهذيب. ابن حجر ٣٤٥/٧
(٥) المرجع السابق ٣٤٥/٧
(٦) النكت الطريفة ص ١٤٨، المكتبة الأزهرية الحديثة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م. وانظر: «**بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري**» ص٣٥٤

المبحث الرابع
تحريف نصوص أئمّة الجرح والتعديل

ومن ذلك تصرّفه في كلام الدارقطني في «أحمد بن سلمان النجاد» بما يحيل معناه، قال الدارقطني: (قد حدّث أحمد بن سلمان من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله)[١]، هكذا في «تذكرة الحفّاظ» و«الميزان» و«لسانه»، أمّا الكوثريّ فقال: (وأحمد بن سلمان النجاد الحنبليّ، يقول عنه الدارقطني: يحدّث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله)[٢]، وقال كذلك: (والنجاد ممن يروي عما ليس عليه سماعه، كما نصّ على ذلك الدارقطني)[٣].

والفرق بين العبارتين ظاهر، قال المعلميّ: (لفظ الدارقطني «حدّث...» كما في تاريخ بغداد في الموضع الذي أحال عليه الأستاذ وهكذا في «تذكرة الحفّاظ» و في «الميزان» و«اللسان»، وهذه الكلمة تصدق بمرة واحدة كما حملها الخطيب إذ قال: «كان قد كفّ بصره في آخر عمره، فلعلّ بعض طلبة الحديث قرأ عليه ما ذكره الدارقطني» بخلاف ما نسبه الأستاذ إلى الدارقطني أنه قال: «يحدّث من كتاب غيره...»، «ممن يروي عما ليس عليه سماعه «، فإنّ هاتين العبارتين تعطيان أنّ ذلك كان من شأنه، تكرّر منه مرارا، وقد تصرّف الأستاذ مثل هذا التصرف وأشد منه في مواضع...)[٤].

وقد حدّث عنه الدارقطني نفسه وابن شاهين والحاكم وغيرهم كما في تذكرة الحفّاظ، وقال ابن ماكولا: روى عنه الدارقطني والناس[٥]،

قال المعلميّ: (ولم يُنكر عليه حديث واحد، الثقةُ تثبتُ بأقل من هذا، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا ببينة واضحة لا احتمال فيها)[٦]، وقال الذهبي: (النجاد، الإمام الحافظ الفقيه شيخ العلماء ببغداد)[٧].

ومما يستغرب من الأستاذ الكوثريّ قوله: (وأمّا مراعاة حرفية الجرح فغير ميسورة كل وقت وكفى بالاحتفاظ بجوهر المعنى)[٨]، وليس هذا من منهج أهل النقد، والأصل أن الناقد في هذا الفن يلزمه الاحتياط فيما ينقله عن الأئمة صيانة لأعراض الرواة؛ فإن الفهوم تختلف، وربما حمّل الإمامَ ما لم يقصده، وما دامت المصادر متوفرة فالواجب الوقوف عندها، ومن هنا جاءت أخطاء

(١) تاريخ بغداد ٣٠٩/٥
(٢) التأنيب ص١٣١
(٣) المرجع السابق ص٢٤٦
(٤) التنكيل ٣٠٦/١
(٥) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ابن ماكولا، علي بن هبة الله ٧/ ٢٨٥ . ط١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان. ١٤١١هـ/١٩٩٠م
(٦) التنكيل ٣٠٨/١
(٧) تذكرة الحفاظ. الذهبي ٥٧/٣، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
(٨) الترحيب ص١٦

فاحشة في أحكام الأستاذ الكوثريّ، وقد عاب المعلميّ صنيعه هذا إذ قال: (ولا أدري ما الذي عسر عليه المراعاة، أَلَعلَّه كان بعيدا عن الكتب فلم يتيسر له مراجعتها، وإنما اعتمد على حفظه ؟ أولا يحق لي أن أقول إن الذي عسر عليه ذلك هو أنه رأى كلمات الأئمة التي تصرف فيها ذاك التصرف لا تشفي غيظه ولا تفي بغرضه فاضطر إلى ما وقع منه، ويدل على هذا أني لم أر له كلمة واحدة من كلمات التليين في الذين يريد جرحهم تصرف فيها فجاءت عبارته أخف من أصلها بل رأيته يحافظ على حرفية الجرح حيث يراه شافيا لغيضه...)[١].

بل ومن الغرائب فيما وقع له من التحريف في نصوص الأئمّة، أن يجيء إلى الرجل قد قيل فيه كلام لين خفيف لا يضره، وليس هو بجرح، فيحكيه بصيغة أخرى تدلّ على الجرح؛ من ذلك إدراج إبراهيم بن سعيد الجوهري في «عصبة العصبية والتخليط»[٢]، وقال فيه: (كان يتلقى وهو نائم، كما قال الحافظ حجاج بن الشاعر، وحجاج بن الشاعر يكثر عنه مسلم في «صحيحه» ... فحجّاج هذا ممن جرْحه لا يندمل)[٣]، وقال في موضع آخر: (رماه الحافظ حجاج بن الشاعر بأنه كان يتلقى وهو نائم)، قال هذا بعد حكاية بعض رواياته في أبي حنيفة بما لم يعجبه.

وعند النظر في كلام حجاج بن الشاعر، يعلم أنه ليس بذاك الجرح الذي عوّل عليه الأستاذ الكوثريّ لرد رواية إبراهيم، فقد حكى الخطيب عن عبدالرحمن بن خرا، قال: سمعت حجاج بن الشاعر يقول: رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبي نعيم، وأبو نعيم يقرأ وهو نائم، وكان الحجاج يقع فيه)[٤].

قال المعلميّ: والمقصود هنا أن الكوثريّ ذكر تلك المقالة فحرّفها تحريفا قبيحا -يريد قوله: كان يتلقى وهو نائم كما قال الحافظ حجاج بن الشاعر... وقوله: رماه الحافظ حجاج بن الشاعر بأنه كان يتلقى وهو نائم- قال المعلميّ: وعبارة حجاج إنما تدل على مرّة واحدة عند أبي نعيم، وعبارة الكوثريّ تدل أن التلقي في حال النوم كان من عادة إبراهيم عند أبي نعيم وغيره، فتدبر وتأمل)[٥].

قلت: وإبراهيم بن سعيد الجوهري وثقه أحمد والنسائي وابن حبان والدارقطني والخليلي والخطيب[٦]، روى له الجماعة سوى البخاري، وقد رد الذهبي قول ابن الشاعر- عمدة الكوثريّ– وقال: (لا عبرة بهذا وإبراهيم حجة بلا ريب)[٧]، وفي التقريب قال الحافظ ابن حجر:

(١) التنكيل ٣٠٦/١-٣٠٧
(٢) التأنيب ص١٤٩
(٣) المرجع السابق
(٤) تاريخ بغداد ٦١٨/٦
(٥) طليعة التنكيل ٤٣/١
(٦) ينظر تهذيب التهذيب. ابن حجر ١٢٤/١
(٧) ميزان الاعتدال. الذهبي ٣٦/١

(ثقة حجة، تكلم فيه بلا حجة)[١].

وهنا ينبغي التنبيه إلى أمرٍ مهمّ في طريقة الكوثريّ في هذا الباب، فإنه أحيانا يقبل الجرح إذا انفرد به واحد-كما هو الحال هنا- وأحيانا يرده؛ ومن ذلك على سبيل التمثيل: حديث أبي سعيد أنّ رسول الله ﷺ نهى عن البتيراء، أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها[٢]، فنقل كلام الزيلعي في نصب الراية محتجا به: (فظهر أن رجال هذا الحديث كلهم ثقات من غير كلام، سوى ابن محمد بن ربيعة المدني، وهو أيضا لم يتكلم فيه أحد من أئمة الجرح والتعديل من القدماء غير العقيلي، فإنه قال في كتاب الضعفاء: الغالب على حديثه الوهم)[٣]. فهذه ازدواجية في التعامل مع أحكام علماء الجرح والتعديل، يقبل منها ما شاء ويرد ما شاء، ويرجّح ما يرضاه ويردّ ما يأباه، وما ذاك إلا رغبة في تصويب رأي المذهب كما هو الحال في مسألة الوتر المروية في حديث « البتيراء» هذا، وهو من أدلة الحنفية.

المبحث الخامس: تقطيع كلام علماء الجرح والتعديل وبتره

ومن ذلك كلامه في القاسم بن أبي صالح الحذاء، قال: (ذهبت كتبه بعد الفتنة، فكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره، كما قاله العراقي ونقله ابن حجر في لسان الميزان)[٤]. وقال في موضع آخر: (إن القاسم بن أبي صالح ضاعت كتبه وبدأ يحدث بكتب غيره، أفلا يكون هذا مظنة الخطأ في الرواية)[٥].

وردّ المعلميّ على هذا النقل المبتور بإحالة الكوثريّ على لسان الميزان، وفيه: (قاسم ابن أبي صالح بندار الحذاء ... روى عنه إبراهيم بن محمد بن يعقوب وصالح بن أحمد الحافظ... قال صالح: كان صدوقا متقنا لحديثه، وكتبه صحاح بخطه، فلما وقعت الفتنة ذهبت عنه كتبه فكان يقرأ من كتب الناس، وكف بصره، وسماع المتقدمين عنه أصح)[٦]، - قلت: والنص هذا في سير أعلام النبلاء غير أن فيه قول صالح بن أحمد: سمعت منه قديما وكان صدوقا متقنا، سمعنا عامة ما كان عنده وكان يتقن حديثه، وكتبه صحاح بخطه، وذهب عامتها في الفتنة ثم كف بصره)[٧]- وهذه الترجمة وهذا النص في اللسان مرموز عليه بحرف (ز) أي مما زاده الحافظ ابن حجر على الميزان، وليس مما نقله الحافظ عن العراقي كما أوهم الكوثريّ، قال

(١) تقريب التهذيب. ابن حجر ٨٩/١، دار الرشيد، سوريا، تحقيق محمد عوامة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
(٢) أخرجه في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله ٢٥٤/١٣، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧هـ..
(٣) النكت الطريفة ص١٨٣.
(٤) المرجع السابق ص١٩٣
(٥) الترحيب آخر التأنيب ص٣٩٤
(٦) لسان الميزان ٤٦٠/٤، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، تحقيق دائرة المعرف النظامية، الهند، ط٢، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.
(٧) سير أعلام النبلاء. الذهبي ٣٨٩/١٥

المعلميّ: (وحرف (ز) أول الترجمة إشارة إلى أنها من زيادة ابن حجر كما نبه عليه في خطبة اللسان، وذكر هناك أن لشيخه العراقي ذيلا على الميزان، وأنه إذا زاد ترجمة في اللسان فما كان من ذيل شيخه العراقي جعل في أول الترجمة حرف(ذ)، وما كان من غيره جعل حرف(ز)، فعلم من هذا أن ترجمة القاسم من زيادة ابن حجر نفسه لا من ذيل العراقي، وهب أن الكوثريّ وهم في هذا، فالمقصود هنا أن الذي في الترجمة من الكلام في القاسم هو من كلام الراوي عنه صالح بن أحمد الحافظ، فلماذا دلس الكوثريّ النقل وحرفه ونسبه إلى العراقي؟)[١]، وأجاب المعلميّ بأنه خشي إذا نسب الكلام إلى صالح بن أحمد الحافظ أن يتنبه القارئ فيفهم أن صالح بن أحمد الحافظ هذا هو الواقع في سند الخطيب وليس القيراطي[٢].

هذا من حيث نسبةُ الكلام إلى صاحبه والهدف منه، أما من حيث الأمانة في النقل والأداء ففي ذلك بُعدٌ عن المنهج العلمي النزيه، فإن في كلام صالح بن أحمد توثيقا للقاسم كما لا يخفى، لكن الأستاذ الكوثريّ قطّع النص، وساق منه جزءا، قال المعلميّ: (وحذف من العبارة ما فيه ثناء القاسم وهذه عادة له، سيأتي أمثلة منها إن شاء الله تعالى)[٣].

المبحث السادس: تجهيل المعروفين الموثَّقين، وتوثيق المجاهيل

ومن ذلك تجهيله لجماعة منهم: محمد بن مسلمة المخزومي المدني، قال عنه: (مجهول وليس بكاتب الحارث بن مسكين، فإنه محمد بن سلمة لا محمد ابن مسلمة، وإنه مصري لا مديني)[٤].

وسبب تجهيله هو أنّ الخطيب روى خبرا عنه تناول فيه الإمام أبي حنيفة، فأسند الخطيب عن محمد بن إسماعيل البخاري قال حدثنا صاحب لنا عن حمدويه قال: قلت: لمحمد بن مسلمة: ما لرأي النعمان دخل البلدان كلها إلا المدينة ؟ قال: إن رسول الله ﷺ قال» لا يدخلها الدجال ولا الطاعون» وهو دجال من الدجاجلة)[٥]، وأخرجه بلفظ مقارب من طريق أبي رجاء المروزي عن حمدويه بن مخلد عن محمد بن مسلمة. ولفظه: (ما بال رأي أبي حنيفة دخل هذه الأمصار ولم يدخل المدينة ؟ قال- محمد بن مسلمة: لأنّ رسول الله ﷺ قال: «على كل نقب من أنقابها ملَك يمنع الدجال من دخولها»، وهذا من كلام الدجالين، فمن ثم لم يدخلها، والله أعلم)[٦].

(١) طليعة التنكيل ١٤/١
(٢) المرجع نفسه، وقد سبق ذكر صالح بن أحمد هذا في المحور الأول.
(٣) طليعة التنكيل ١٥/١
(٤) حاشية التأنيب ص٢ ٣٠.
(٥) تاريخ بغداد. ال ٥٤٤/١٥
(٦) المرجع السابق

قال المعلميّ: (قد قرأ الكوثريّ ترجمته في «الانتقاء» لابن عبد البر الذي بث الكوثريّ عقاربه في تعليقاته، وفي تاريخ البخاري» محمد بن مسلمة أبو هشام المخزومي المدني... سمع مالكا ... وقيل لمحمد بم مسلمة : ما لرأي فلان...» فذكر الحكاية التي ذكرها الخطيب)[١]، ونقل المعلميّ عن ابن حبان في الثقات «محمد بن مسلمة بن هشام أبو هشام المخزومي... يروي عنه هارون بن عبد الله الحمال والناس، وكان يتفقه على مذهب مالك ويفرع على أصوله، ممن صنف وجمع...)[٢]، وكذا نقل عن ابن أبي حاتم قوله: روى عنه عبد الرحمن بن عبدالملك بن شيبة وأبي... سألت أبي عنه، فقال: كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك، وكان من أفقههم... سئل أبي عنه فقال: مديني ثقة)[٣].

وأحاله كذلك على ترجمته في الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب-المالكي- لابن فرحون المالكي. ثم قال- المعلميّ-: (ويبعد أن يكون هذا كله خفي على الكوثريّ مع ما عرفناه منه من النشاط في التفتيش عن التراجم بل سياق كلامه يشعر بأنه عرف هذا الرجل، ثم ذكر له نصا واختصره، وتمامه هو قوله: (ونهمِس في أذن هذا المتعصب الهاذي: إن كنت تعدّ كلام أبي حنيفة كلام الدجالين، فما رأيك في إمامك الذي أخذ بكلام أبي حنيفة في كثير من المواضع؟ بل سدى فقهه فقه أبي حنيفة...)[٤].

هذا في تجهيل المعروفين الموثّقين، بل ذهب بعيدا حين جهّل الصحابة الذين سألوا النبي ﷺ عن أمور من غير ذكر أسمائهم، ومن ذلك ما جاء في «النكت الطريفة» في إبطال حديث في الصحيحين عن جماعة من الصحابة، قال كلّ منهم: «أتى النبي ﷺ رجل، فقال: حلقت قبل أن أذبح، فقال: اذبح ولا حرج، قال: ذبحت قبل أن أرمي، قال: ارم ولا حرج». قال الكوثريّ: إن هؤلاء السائلين مجاهيل في هذه الروايات وفي الروايات المدونة في» الصحاح» و»السنن»، وليس بينهم أحد من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم[٥].

قال أحمد الغماريّ: (وهنا يردّ الأحاديث بالجهل بالصحابة غير الرواة، بل المذكورين في الحديث سائلين فقط، وقد يكون السائل أبا بكر أو عليا أو سلمان أو أبا ذر، وأمثالهم من كبار

(١) طليعة التنكيل ٥٤/١، وينظر التاريخ الكبير. البخاري ج١ ق١ ص٢٤.

(٢) ثقات ابن حبان ٥٥/٩، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م. وينظر طليعة التنكيل ٥٤/١

(٣) الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم ٧١/٨، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م. وينظر طليعة التنكيل ٥٤/١

(٤) التأنيب ص٢٠٥، وينظر طليعة التنكيل ٥٥/١

(٥) ينظر **بيان تلبيس المفتري، الغماري** ص١٢٤

أفاضل الصحابة، فهذا والله بهتان عظيم وفجور ما بعده فجور، ولا يليق أن يصدر إلا ممن أعمى الله قلبه وطمس بصيرته، وحقر في عينه دينه، فصار يهدمه، ويعبث به غلوه وتعصبه لهواه..)[١].

قلت: وفي موضع آخر يقبل الشيخ الكوثري رحمه الله رواية الصحابي المجهول، ويعتد برواية المجاهيل من الصحابة، كما في النكت الطريفة، قال: (... في الحديث الأول مجهول، لكن الجهل في الصحابة غير مضر عند الجمهور)[٢].

أما توثيق المجاهيل انتصارا للمذهب، فأمر مستهجن أن يصدر من عالم متبوع لما ينبني عليه من أثرٍ في قبول أخبار هؤلاء المجاهيل. فهو يقبل رواية المجهول إذا روى ما يوافق المذهب كما في مسألة العقيقة؛ فإن أبا حنيفة يرى أنها من عمل الجاهلية، وفي هذا الباب نقل الكوثريّ عن محمد- ابن الحسن- أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا **رجل** عن محمد بن الحنفية: إن العقيقة كانت في الجاهلية، فلما جاء الإسلام رفضت، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة)[٣]، وتعقّبه أحمد الغماريّ: (فهنا قف وتعجب من هذا الأمر المرقِص المطرِب، فعهدنا بهذا الأعجمي أنه يذم الإمام الشافعي رضي الله عنه! ويسخر من قوله: «أخبرنا الثقة»، فهذا إمامه ومعبوده يقول» أخبرنا رجل»، ورجل نكرة من النكرات، ولعله هيان بن بيان[٤]، الذي ترجمته أشهر من نار على علم بخلاف الثقة شيخ الإمام الشافعي رضي الله عنه الذي قد عرفه الشافعي المعرفة التامة حتى وصفه بالثقة، فإنه مجهول وصيغته صيغة انقطاع كما يدعيه هذا المفتري، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون)[٥].

* * *

(١) المرجع السابق ص١٣٥
(٢) النكت الطريفة ص ١٢١
(٣) التأنيب ص٢٧٧

(٤) (وأصل هذه الكلمة أن العرب تقول إذا ذكرت من لا يعرف «هذا هيّان بن بيّان» كما يقال طامر بن طامر) لسان العرب ٢٢٢/١

(٥) **النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة ص٥٦، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م. وانظر: بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري، الغماري** ص١٢٨، ١٢٩

المبحث السابع
الجزم بجرح أو تعديل لم يثبتا

ومن ذلك جزمه بجَرح الأصمعيّ عبد الملك بن قريب، ونقل ذلك الجرح عن أبي زيد الأنصاريّ -وهو سعيد بن أوس- وكان هذا عقب ما رواه الخطيب من طريقه- الأصمعي– حدثنا سعيد بن سلم الباهلي قال: قلنا لأبي يوسف: لمَ لمْ تحدثنا عن أبي حنيفة؟ قال: ما تصنعون به؟ مات يوم مات يقول: القرآن مخلوق». قال الأستاذ الكوثريّ: (... وعبد الملك بن قريب الأصمعي، كذبه أبو زيد الأنصاري، وذكر علي بن حمزة البصري في كتابه «التنبيهات على الأغلاط في الروايات» أشياء في أغلاطه، ورماه بأمور تؤيد رأي أبي زيد الأنصاري فيه، ولست أنشط لنقلها هنا، وليس بقليل ما ذكره الخطيب من نوادره، ومن جملة ما ذكره أن الأصمعي لما توفي سبة ٢١٥هـ، قال أبو قلابة الجرمي في جنازته:

لعن الله أعظما حملوها
نحو دار البلى على خشبات
أعظما تبغض النبي وأهل الـ
ـبيت و الطيبين والطيبات)[١]

هكذا أثبت هذا الجرح الذي حكاه أحمد بن عبيد بن ناصح عن أبي زيد الأنصاري كما في تاريخ بغداد، (قال أحمد بن عبيد: سئل أبو زيد الأنصاري عن أبي عبيدة[٢] والأصمعي، فقال: كذابان)[٣]، مع أنه طعن فيه – الكوثريّ - في موضع آخر حين روى ما يقدح في الإمام أبي حنيفة قال: (وأما أحمد ابن عبيد بن ناصح... فلم يكن بعمدة كما ذكره الذهبي في ترجمة عبد الملك الأصمعي من «الميزان»، وقال الخطيب: قال ابن عدي: يحدث بمناكير، وقال أبو أحمد الحاكم الكبير: لا يتابع في جل حديثه)[٤].

قال المعلميّ: (يجزم الأستاذ هنا بأنه ليس بعمدة ثم يعتدّه فيقول في الأصمعي: كذبه أبو زيد الأنصاري، هكذا تكون الأمانة عند الكوثريّ)[٥].

قلت: يعمد إلى كلام أبي زيد الأنصاري- الذي حكاه عنه مَن لا يعتدّ به- فيجزم به، ويغضّ الطرف عن قول ابن معين فيه: لم يكن ممن يكذب[٦]، وقال كذلك: ثقة[٧]، بل وقولِ الإمام الشافعي فيه: (ما رأيت بذلك العسكر أصدق لهجة من الأصمعي[٨]؟ أوَ لم يعلم أن

(١) التأنيب ص١١، وينظر كذلك ص٥٢ .

(٢) وهو معمر بن المثنى
(٣) تاريخ بغداد ١٠/١٠٩
(٤) التأنيب ص٨٦
(٥) طليعة التنكيل ١/٥٤
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/١٦٣
(٧) تهذيب التهذيب ٦/٣٦٨
(٨) المرجع السابق

الإمام مالكا سمع منه كما حكاه ابن معين[١]، والبخاري[٢]؟ وهل فاته ما في ثقات ابن حبان (ليس فيما يروي عن الثقات تخليط إذا كان دونه ثقة)[٣]؟

والجواب أنه لم يفته شيء من هذا، بدليل أنّه اعترف أنه وثّقه غير واحد من المحدّثين لكنّه قيد توثيقه هذا في الحديث، قال: (وأما الأصمعي فقد وثّقه غير واحد في الحديث، وأما أخباره ونوادره المدونة في الكتب ففيها كثير مما يرفض.. ثم نقل عن ابن أخي الأصمعي عبد الرحمن بن عبد الله أنه سئل عن عمه، فقال: هو جالس يكذب على العرب...[٤].

قلت: أما تخصيص التوثيق بكونه في الحديث- الذي نقله عن المحدثين- دون سائر أخباره فأمرٌ أحسب أنه لم يسبقه أحد إليه، وليس هذا من منهج الأئمّة المحدّثين، فإنّهم لا يعدِّلون إلا من صدق في قوله وقول النبي ﷺ، ولا يعدّلون من يكذب في كلامه أو كلام الناس، وهذا أمر معلوم لا يحتاج إلى برهان، فلا يجوز أن يحمل توثيق الإمام الشافعي وابن معين وغيرهم في الحديث خاصة -كما زعم الأستاذ الكوثريّ- دون حكاياته التي ثبتت عنه بالسند الصحيح، قال المعلميّ: (ومحاولة الأستاذ التفرقة بين الحديث والحكايات فاشلة، والصدق الذي يثنى به على الراوي شيء واحد؛ إما أن يثبت للأصمعي كله، وهو الواقع كما صرحت به كلمة الشافعي السابقة، واقتضته كلمات غيره، وإما أن يسقط كله)[٥].

فكيف يكون- بعد هذا- تجريح أبي زيد الأنصاري الأصمعيَّ ثابتا مقابل توثيق الأئمّة الحفّاظ له؟ والتجريح-كما سبق- من رواية أحمد بن عبيد وهو ممن لا يُعتد به في التجريح؟ والحاصل أنّ الحقّ فيما أجْمَلَه المعلميّ في ذيل ردّه: (وليس للأصمعيّ ذنب إلاّ أنه من أهل السنّة، والله المستعان)[٦].

أمّا ما حكاه أبو العيناء، محمد بن القاسم اليمامي عن أبي قلابة وهجاءه للأصمعي في موته، فيحتاج إلى تثبّت، لأنّ أبا العيناء نفسه متكلّم فيه، وقد جرى الكوثريّ في تأنيبه وغيره على الطعن في رواة مثالب أبي حنيفة، فلمَ يقبل من أبي العيناء ما نقل، وهو من اعترف بوضع حديث فدك قال: أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك، وأدخلناه على الشيوخ ببغداد، فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي؛ فإنه أباه)[٧]، ومع هذا ففي هذا المشهد كلام لم يحكه الكوثريّ وهو بقية

(١) المرجع السابق
(٢) التاريخ الأوسط ٣٣٧/٢، دار الوعي حلب، مكتبة دار التراث، القاهرة، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط١، ١٣٩٧/١٩٧٧م.
(٣) ثقات ابن حبان ٣٨٩/٨
(٤) الترحيب ص٤١٨
(٥) التنكيل ٥٥٣/٢
(٦) المرجع السابق
(٧) لسان الميزان ٣٥٥/٤ في ترجمة عمرو بن بحر الجاحظ، وينظر ٣٤٤/٥

الحكاية فقد قال أبو العيناء: (... وجذبني من الجانب الآخر أبو العالية الشامي، فأنشدني:

لا در نبات الأرض إذ فجعت
بالأصمعي لقد أبقت لنا أسفا
عش ما بدا لك في الدنيا فلست ترى
في الناس منه ولا من علمه خلفا

قال: فعجبت لاختلافهما- يريد أبا قلابة وأبا العالية-)[١].

المبحث الثامن: اعتماده كلاما في الراوي، ردّه العلماء، ولم يُعبأ به

من ذلك ما حكاه في حقّ أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي، فيما أخرج عنه الخطيب بسنده، وفيه: قال أبو مسهر: (حدثنا يحيى بن حمزة وسعيد[٢] يسمع، إن أبا حنيفة قال: لو أن رجلا عبَدَ هذه النعل يتقرب بها إلى الله، لم أر بذلك بأسا، فقال سعيد: هذا الكفر صراحا)[٣].

قلت: وفي نفسي أن هذه القصة منكرة، لا ينبغي حكايتها في حقّ الإمام أبي حنيفة، والبلية – فيما أحسب - من أحد رواتها، لكن يبعد أن يختلقها أبو مسهر، الذي غمزه الكوثريّ وجرحه لورود اسمه في هذا الإسناد، قال الأستاذ الكوثريّ: (وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي ممن أجاب في محنة القرآن، فترد روايته مطلقا عند من يرد رواية من أجاب في المحنة)[٤]، وفي موضع آخر في خبر آخر، قال: (وأبو مسهر طويل اللسان على مخالفيه، لكنه سرعان ما أجاب في محنة القرآن، سامحه الله)[٥].

وقد ردّ المعلميّ زعم الكوثريّ في أنّ أبا مسهر كان من الذين أجابوا في المحنة دون اعتبار ذلك بالإكراه كما جاء في النصّ الذي نقل منه الكوثريّ، قال المعلميّ: (ومن زعم أنه أجاب فقد صرح بأن ذلك بعد تحقق الإكراه، قال ابن سعد: «أشخص من دمشق إلى المأمون في المحنة، فسئل عن القرآن؟ فقال: كلام الله. فدعي بالسيف ليضرب عنقه، فلما رأى ذلك، فقال: مخلوق. فأمر بإشخاصه إلى بغداد، فحبس بها فلم يلبث إلا يسيرا حتى مات»[٦].

قلت: لم ينقل المعلميّ القصة كاملة، ففيها التصريح بأن أبا مسهر لم يقل ذلك عقيدة، وهو ما علمه وتحقّق منه المأمون، وهو السبب الذي جعله ينفيه إلى سجن بغداد الذي مات فيه، وبقية القصة كما يلي (... فتركه، وقال: أما إنك لو قلت ذلك قبل أن أدعو بالسيف لقبلت منك ورددتك إلى بلادك وأهلك، ولكنك تخرج الآن فتقول: قلت ذلك فرقا من القتل، أشخصوه

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي ١٥٧/١٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
(٢) وهو ابن عبد العزيز التنوخي
(٣) تاريخ بغداد ٣٦٩/١٣
(٤) التأنيب ص ٨.
(٥) المرجع السابق ص ٢٨٥
(٦) ينظر تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي ٣٥٠/١٢

إلى بغداد فاحبسوه بها حتى يموت، فأشخص من الرقة إلى بغداد... فحبس قِبل إسحاق بن إبراهيم، فلم يلبث في الحبس إلا يسيرا حتى مات فيه...)[١].

ثم نقل المعلميّ عن أبي داود قوله: «كان من ثقات الناس، لقد كان من الإسلام بمكان، حُمل على المحنة فأبى، وحمل على السيف فمد رأسه وجرد السيف فأبى أن يجيب، فلما رأوا ذلك منه حمل إلى السجن فمات.»، قال المعلميّ: وأبو داود أثبت من عدد مثل ابن سعد، والظاهر أنه لم يحضر الواقعة واحد منهما ولكن بعض الحاضرين لها من الجهمية أخبر بما ذكر ابن سعد، وبعض الحاضرين من أهل السنة أخبر بما ذكر أبو داود)[٢].

أما قول الكوثريّ: (... فتردّ روايته مطلقا عند من يردّ رواية من أجاب في المحنة) أحسب أنه يريد بذلك الإمام أحمد، فإنه كان يمسك عن الرواية عن كل من أجاب في المحنة بما فيهم يحيى بن معين وعلي بن المديني، لكنه لم يقل لا تقبل رواياتهم -كما نبّه المعلميّ-، بل إنه لم يفعل هذا مع أبي مسهر، ولم ينقل امتناعه عن الرواية عنه، وكان يثني عليه، ويقول: (رحم الله أبا مسهر، ما كان أثبته)[٣]، وقد وثقه الأئمة أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم والعجلي وأبو داود وابن حبان والحاكم[٤]...، واحتج به الستة.

تنبيه: فهذا الأستاذ الكوثريّ يطعن في أبي مسهر لشبهة القول بخلق القرآن ولم تثبت، بل الحقُّ أنّه قتل شهيدًا- إن شاء الله- من أجل قوله إنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، والأئمّة المعتمدون بيّنوا ذلك، ولم يلتفتوا إلى ما قيل فيه، ولم يعبؤوا بذلك كما سبق بيانه، لكن الشيخ الكوثريّ تمسّك بما ذكر ابن سعد مع ما تضمّنه من التصريح بإكراهه على ذاك اللفظ، وتصرّفَ في العبارة بما يوحي أنّ أبا مسهر يقول بخلق القرآن منشرحًا بها صدره، وهو من التعدّي بلا ريب. وأعجب من هذا كله أنه لا يعدّ قضية القول بخلق القرآن جرحًا في الراوي في مواضع، كما نقل عنه أحمد بن الصديق الغماريّ، عن كتابه « النكت الطريفة» ص١١٩: قوله: (وروى الحسين بن علي الكرابيسي من أصحاب الشافعي العراقيين رفعه بهذا الطريق، وكلام الحنابلة في الكرابيسي بسبب مسألة اللفظ بالقرآن فقط)، قال الغماريّ معلقا: (أي: وذلك لا دخل له في الجرح ولا تأثير في الرواية)[٥]، ثم قال الغماري: (وقد قبل خبر الكرابيسي مع اتهامه بالمسألة عينها)[٦].

فليس للشيخ الكوثريّ في الجرح بالمعتقد منهج واحد مطرد، فإنّه مرّة يجرّح به، ومرّة لا يعبأ به، ومن ذلك مثلا قوله في الحارث الأعور:

(١) ()-المرجع السابق
(٢) التنكيل ٥٣٧/٢
(٣) تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي ٣٥٠/١٢
(٤) ينظر تهذيب التهذيب. ابن حجر ٩٩/٦-١٠٠
(٥) **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري** ص٢٠٤
(٦) المرجع نفسه ص٢٠٥

(وفي أسوأ حال أنه- يريد خلاس ابن عمرو- عن الحارث الأعور، دعنا من نحلة الحارث، لكن ليس بقليل بين النقاد من يعوّل على رواية الحارث)[١].

فانظر، أيقبل هذا؟ وهو -في الوقت نفسه- يطعن في أبي مسهر الذي اتفق الأئمة على توثيقه؟ ومع هذا فإنه يقدح في الحارث في موضع آخر، يقول: (وما أورده المصنف بهذا المعنى في هذا الباب بلفظ «قد جاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق» أضيق دلالة، وفي سنده الحارث الأعور، والكلام فيه معروف)[٢]. وأحسب أن هذا كله من فيض التعصب، ولا يليق به هذا المسلك.

* * *

المبحث التاسع
اتهام بعض الحفّاظ بتهم لا أصل لها

كمثل طعنه في الحميدي شيخ البخاري وتكذيبه - وإن كان في غير الحديث-، وقد زعم أن محمد بن عبد الحكم كذبه كذلك، ذكر هذا في أكثر من موضع في التأنيب، فمن ذلك قوله: (والحميدي كذبه محمد بن عبد الحكم في كلامه في الناس، راجع طبقات السبكي، وهو شديد التعصب وقّاع مضطرب)[٣]. قال هذا تعقيبًا على الخطيب في إخراج خبر من طريقه- الحميدي- في ذمّ أبي حنيفة[٤].بل أسوأ من هذا تأكيدُه على كذبه في قوله: (والحميدي الذي رماه محمد بن عبد الحكم بالكذب في محادثاته في الناس، وقد جرّبنا عليه ذلك)[٥]. وقال أيضا: (والحميديّ هو الذي أفسد ما بين الشافعية بمصر، وكذبه محمد بن عبد الحكم في محادثاته بين الناس، وإن وثقه من وثقه في حديث الرسول ﷺ، وعنده من التعصب ما يحار فيه اللبيب)[٦]. وقال: (بل كذَّبه محمد بن عبد الحكم في كلامه وإن كان موثقا في

(١) النكت الطريفة، نقلا عن **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري** ص٢٠٤
(٢) النكت الطريفة ص ١٧٣.
(٣) التأنيب ص٧٤
(٤) ينظر تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي ٥٠٩/٢
(٥) التأنيب ص١٣.
(٦) المرجع السابق ص ١٦٧

الحديث)[١]. وقال: (ولولا أنّه كان راوية ابن عيينة لكان الناس استغنوا عنه وعن حديثه لبذاءة لسانه وتعصبه الشديد)[٢].

وهذه المواضع التي تكلّم فيها الكوثريّ في الحميديّ كان بسبب روايات رواها في مثالب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله- ولا مستند له في ذلك سوى ما اقتبسه عن محمد بن عبد الحكم.

وقد ردّ المعلميّ زعمَ الكوثريّ، وبيَّن حقيقة قصّة محمد بن عبد الحكم مع الحميديّ من طبقات السبكيّ التي نقل منها الكوثريّ، والقصّة كما جاءت في الطبقات، قال السبكي: (.. قال ابن خزيمة فيما رواه الحاكم عن الحافظ حسينك التميمي عنه: كان ابن عبد الحكم من أصحاب الشافعي، فوقعت بينه وبين البويطي وحشة في مرض الشافعيّ، فحدثني أبو جعفر السكريّ صديق الربيع، قال: لما مرض الشافعيّ، جاء ابن عبد الحكم ينازع البويطي في مجلس الشافعيّ، فقال البويطيّ: أنا أحقّ به منك. فجاء الحميديّ وكان بمصر، فقال: قال الشافعيّ: ليس أحد بأحقّ بمجلسي من البويطيّ، وليس أحد من أصحابي أعلم منه، فقال له ابن عبد الحكم: كذبت. فقال له الحميديّ: كذبت أنت وأبوك وأمّك. وغضب ابن عبد الحكم، فترك مذهب الشافعيّ[٣]. فحدّثني ابن عبد الحكم قال: كان الحميديّ معي في الدار نحوا من سنة، وأعطاني كتاب ابن عيينة، ثم أبوا إلّا أن يوقعوا بيننا ما وقع)[٤].

فهذا من الشيخ الكوثري من سوء الاقتباس والتصرف، وقد عَلِم الأستاذ الكوثريّ -بلا ريب- أن مثل هذا الكلام في الحميدي لا يلتفت إليه بسبب هذه النفرة التي وقعت بينهما[٥]، وكلاهما كذّب الآخر، بل اعترف ابن عبد الحكم أن ناسا أوقعوا بينهما، والجرح وإن ثبت عن قائله لا يعبأ به لهذا السبب.

ثم كيف يفرّق الكوثريّ بين من يكذب في حديث الناس ومن يكذب في حديث الرسول ﷺ من حيث ردُّ روايته، وكيف فاته هذا وهو معلوم من علم الجرح والتعديل بالضرورة؟

أما قوله: (وقد جرّبنا عليه ذلك) فهو من أعجب الجرح، وهو جرح مرسل باللاسلكي كما يسميه الغماريّ، إذ كيف جرب عليه الكذب بعد كل هذه القرون؟! قال الغماريّ: (وكذب والله، ما جرَّب عليه إلا نقله الأخبار في هفوات أبي حنيفة وسقطاته، التي تابع الحميدي عليها كبار الأئمة: مالك والثوري وابن عيينة وابن مهدي، وابن المبارك ووكيع وأحمد بن حنبل

(١) المرجع السابق ص٢٥٦
(٢) ()-المرجع السابق ص٢٥٧
(٣) وفي تاريخ بغداد « مجلس الشافعي» ٤٣٩/١٦

(٤) الطبقات الكبرى. تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ٦٩/٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣هـ. تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. وانظر: التنكيل ٥١٠/٢
(٥) والمعلميّ بيّن هذا في قواعده في مقدمة التنكيل.

وأكثر الحفاظ في عصره وما قاربه)[١].

ولا يحتاج إلى تكلّف نقل كلام الأئمّة الحفّاظ المزكّين للحميدي، فهو أشهر من نار على علم، ولا يُسأل عنه، إذ أجمعوا على إمامته سوى الكوثريّ الذي جرّب عليه الكذب.

* * *

المبحث العاشر
إطلاق صيغ الجرح مفسّرة وغير مفسّرة بما لا يوجد في كلام الأئمّة ولا عليه بيّنة

تكلّم الأستاذ الكوثريّ في رواةٍ منهم بعض الصحابة بكلام لم يسبق إليه، ولم يتورّع في رميهم بما لا يليق، واستعمل معهم عبارات في الجرح لم يسبق إليها، قال الغماريّ: (بل اجترأ على صحابة رسول الله ﷺ، فجرَّهم إلى الميدان، وأدخلهم تحت مطرقة نقده وحشرهم في زمرة الضعفاء والمجروحين الذين يردّ بهم الحديث، فخرق إجماع أهل الحق من المسلمين، وابتكر طريقا لم يجترئ عليه إلا غلاة المبتدعين)[٢].

قال- أي الكوثريّ-: (وأمّا حديث الرضخ فمروي عن أنس بطريق هشام بن زيد وأبي قلابة عنعنة، وفيه القتل بقول المقتول من غير بيِّنة، وهذا غير معروف في الشرع. وفي رواية قتادة عن أنس إقرار القاتل، لكن عنعنة قتادة متكلم فيها. وقد انفرد برواية الرضخ أنس رضي الله عنه في عهد **هرمه**، كانفراده برواية شرب أبوال الإبل في رواية قتادة، وبحكاية معاقبة العرنيِّين تلك العقوبة للحجاج الظالم المشهور، حينما سأله عن أشد عقوبة عاقب بها النبي ﷺ، حتى استاء

(١) **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري** ص١٩٦

(٢) **بيان تلبيس المفتري** ص٥٤

الحسن البصري من ذلك، وقال لما بلغه أنه حدثه بحديث العرنيين: وددت أنه لم يحدثه. وحديث العرنيين مما لم يخرجه مالك في موطئه، ومن رأي أبي حنيفة أن الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم عدولا ليسوا بمعصومين من مثل قلّة الضبط الناشئة من **الأمية** أو **كبر السن**...)[1]. وكأن الأستاذ الكوثري أخذ هذا مما حكاه أبو شامة عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة: (أقلد جميع الصحابة ولا أستجيز خلافهم إلا ثلاثة نفر؛ أنس بن مالك وأبو هريرة وسمرة بن جندب، فقيل له في ذلك؟ فقال: أما أنس فاختلط في آخر عمره، وكان يفتي من عقله، وأنا لا أقلّد عقله. وأمّا أبو هريرة فكان يروي كلّ ما سمع من غير أن يتأمّل في المعنى، ومن غير أن يعرف الناسخ والمنسوخ)[2]. وهذا النقل عن أبي شامة اعتمده- أيضا- أبو رية في كتابه «أضواء على السنّة».

وردّ المعلميّ والغماريّ عليه، وأوسع الغماريّ في الردّ وبالغ أكثر من المعلميّ. قال الغماريّ: (هذا هو أحد من روى عن النبيّ ﷺ قوله: «من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النار»، وخدمه ﷺ عشر سنين، فلم تنفعه خدمته، ولا عادت عليه بركة دعاء النبي ﷺ- يريد دعاءه له بطول العمر كما في البخاريّ- فأصبح في نظرك من الزَّمْنى والكذّابين الذين لا يصحّ قولهم، ولا يقبل تفرُّدهم مع خرقك إجماع أهل الحقّ في ذلك... ثم بعد هذا نسألك: من حدثك أن أنسا رضي الله عنه خرف وهرم؛ فإن أخذت ذلك من تعميره ما يقرب من المائة، فهل كل معمّر يعتريه الهرم، فكم من معمّر زاد سنُّه عن أنس بالثلاثين والعشرين فما خرف ولا هرم، بل بقيت قواه محفوظة وذاكرته قوية، وهو من مطلق الناس لا ممن دعا لهم رسول الله ﷺ بطول العمر... بل تزعم أنت والغلاة من قبلك أن أبا حنيفة أدرك أنسا وسمع منه، وروى عنه حديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم» وما أدركه أبو حنيفة إلا في سن الشيخوخة، أو أواخر عمره، ولا سمع منه هذا السماع المزعوم إلا في وقت ذلك الهرم الموهوم. ثم ما يغنيك شبابه وفيه علة أخرى توجب عندك ردّ حديثه وهي الأمية التي كانت وصفا له طول حياته، فجميع حديثه مردود، فكيف تحتج بالكثير منه؟ فهل طرق سمع مسلم أعجب من هذا؟ أحاديث رسول الله ﷺ ترد عليه لأميّة أصحابه... ثم أيّ دخل للأمية في نقل قصّة شاهدها أنس بعينه، قد تحكيها العجائز من نساء الشركس فلا يخطئن منها حرفا، ويخطئ فيها أنس صاحب رسول الله ﷺ؟! ... فما هذا إلا تلاعب بالدين، وهرب من الحجة الناصعة، والدليل القاطع المقبول، وردٌّ مجردٌ لسنة رسول الله ﷺ عليه، فتارة تلجأ

(١) التأنيب ص ١٥٨، وانظر كذلك النكت الطريفة ص١٠٠.
(٢) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة عبد الرحمن ابن إسماعيل ص٦٣. تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة الصحوة الإسلامية. الكويت. ١٤٠٣ه.

إلى الإسناد فإذا لم تجد منفذا خرقت الإجماع وطعنت في صحابة رسول الله ﷺ...)[١].

أما المعلمي فردّ هذا النقل ولم يرتضه كذلك فقال: (أبو شامة من علماء الشافعية في القرن السابع، بينه وبين محمد بن الحسن عدّة قرون، ولا ندري من أين أخذ هذا، وقد احتاج العلامة الكوثري في رسالته «الترحيب» ص٢٣ إلى هذه الحكاية، ومع سعة اطلاعه على كتب أصحابه الحنفية وغيرهم لم يجد لها مصدرا إلا مصدر أبي رية هذا. وحكاية مثل هذه عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة لا توجد في كتب الحنفية أيّ قيمة لها؟)[٢].

والحاصل من هذا أنّ الكوثريّ طعن في أحاديث أنس التي ذكرها لأمّيّته وهرمه، اغترارا بذاك النقل عن أبي شامة، وهذه مجازفة وتجاوز للحدّ، قال الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في رده على الشيخ الكوثري هذا التوجه: (وثالثة الأثافي طعنه على أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ وأحد فقهاء الصحابة وحفاظها بالخرف والكذب على رسول الله ﷺ والأمية بسبب الكبر والشيخوخة وطول العمر الذي أعطاه الله إياه ببركة دعاء النبي ﷺ له بثلاث منها: طول العمر، فهل استجاب الله دعوة نبيه ﷺ لخادمه أنس ليهرم ويخرف ويكذب على رسول الله ﷺ أنه رض رأس اليهودي قاتل الجارية الأنصارية برض رأسها فقتله من غير بينة؟...)[٣].

وكذلك غمز ابن عباس حبر هذه الأمّة وابن عمّ رسول الله ﷺ حيث نسب إليه فعل التقية مع معاوية رضي الله عنهما، قال في «النكت الطريفة»- عن الحديث الذي خرجه أبن أبي شيبة عن عطاء، قال: أوتر معاوية بركعة، فأنكر ذلك عليه، فسئل عنه ابن عباس، فقال: أصاب السنة- ما نصّه: فلو صحّ عن ابن عباس هذا لَحُمِل على التقية، لأنّه كان حاربه تحت راية عليّ كرم الله وجهه فلا مانع من أن يحسب حسابه في مجالسه العامة دون مجلسه الخاص»[٤].

قال الغماريّ: (فانظر إلى هذا المجرم القليل الدين[٥]، كيف يستهين بصاحب رسول الله ﷺ، وابن عمّه، وينسب إليه ما لا يرضاه لنفسه مسلمٌ أبيٌّ غيور على دينه، ولم يراعِ فيه حرمة الصحبة، ولا حرمة القرابة، ولا جلالته في العلم، ولا مكانته في الورع والتقوى. كلّ ذلك من أجل أبي حنيفة حتى لا يسقط له قول، ولا يردّ له رأي، ولهذا قلنا: إنّه على استعداد تامّ لأن يكْفُر بالنبي ﷺ إذا شافه بخطأ أبي حنيفة... وهكذا اتّهم في قضية أخرى جملة من الصحابة

(١) **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري** ص٥٣-٦١
(٢) الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنّة من الزلل والتضليل والمجازفة» ص١٧٥. عالم الكتب. بيروت.
(٣) حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه، محمد عبد الرزاق حمزة ص٢٠، مطبعة الإمام ١٢، جامع الإسماعيلي، الناصرية، مصر بدون تاريخ.
(٤) النكت الطريفة ص١٨٦
(٥) ولا شكّ أنّ هذا قسوة وشدّة من الشيخ الغماريّ، وكان ينبغي الإعراض عن مثل هذه الألفاظ ففيها تجاوز.

والتابعين باعترافه، ونسب إلى أبي هريرة الإخبار عن رسول الله ﷺ بما لم يقل... كالحديث الذي رواه عن النبيِّ ﷺ، قال: «لا يمنع أحدكم أخاه أن يضع خشبة على جداره»، ثم قال أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرمينّ بها بين أكتافكم»[١]، والحديث في الصحيحين.

ونقرأ كذلك ما قاله في «نكته الطريفة» في حديث أبي هريرة وعمران بن حصين، (وحديث أبي هريرة فيه اضطراب كثير، إنّما أسلم عام خيبر، وكذا عمران بن حصين، فلا يكون حديثهما هنا إلا مرسلا، لتقدّم حيث الخرباق على ذلك بمدّة كبيرة، فلا يمكن أن يحضر هذا ولا ذلك تلك الصلاة لوفاة الخرباق في غزوة بدر)[٢]. فهكذا يردّ مرسل هذين الصحابيين في هذا الخبر، لكنه يقبله في مواضع أخرى بل يذكر - قبل هذا الذي قال-أن مرسل الصحابي حجّة عند الجميع، وهذا من التناقض الذي وقع له في كثير من المواضع، وما ذلك إلا لفرض التعصّب، بل وجدناه يحتجّ ببلاغ محمد بن الحسن ويعدّه صحيحا كما جاء في نكته، ذكر عن محمد بن الحسن في الموطأ أنه قال: (بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الآفاق ينهاهم أن يجمعوا بين الصلاتين، ويخبرهم أن الجمع في وقت واحد كبيرة من الكبائر، أخبرنا بذلك الثقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول».. ثم حكم عليه – الكوثريّ- بالصحّة[٣]. وأشار الغماريّ إلى أنّ سبب قبول هذا البلاغ - وغيره- مع ضعفه كونه من رواية محمد بن الحسن ليس إلّا.

وردّ كذلك سنَّة الإشعار لبدن الهدي برواية ابن عباس وعائشة والمسور بن مخرمة، قال في «نكته»: (ولم يرو حديث الإشعار إلا شرذمة قليلون؛ رواه ابن عباس ولفظ حديثه على ما ذكرناه، ورواه المسور بن مخرمة، وفي حديثه ذكر الإشعار من غير تعرض للصيغة، ثم إن المسور وإن لم ننكر فضله وفقهه فإنه ولد بعد الهجرة بسنتين، وروته عائشة)[٤]. وعلق أحمد بن الصديق على هذه المجازفة بقوله (أي، وروايتهم غير كافية ولا مقبولة، فخبرهم مردود، فلا يكون حجة على أبي حنيفة، ولا يصح أن يرمى معه بمخالفة السّنّة)[٥].

فهذه جملة يسيرة في بيان منهج الكوثريّ في التعامل مع رواة الأخبار والآثار، والحقّ أنّ الحديث فيه يطول لو تتبّعت كلّ ما كتبه في كتبه المذكورة أوّل هذا البحث، وفي الأخير أخلص إلى القول بأنّ الأستاذ الكوثريّ - بالرغم من تحامله على طائفة من أهل الحديث وتجريح أئمّة كبار بلا حجّة، إلا بدافع التعصّب لأبي حنيفة ومذهبه، وما كتبه يدلّ على ذلك - فهو

(١) ينظر **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثريّ** ص٦٣- ٦٤
(٢) النكت الطريفة ص٧٠.
(٣) المرجع نفسه ص٣٩
(٤) المرجع السابق ص ٢٦
(٥) **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثريّ** ص٦٥.

واحد من العلماء الأعلام، وقليل من يدانيه في عصره، ويشهد المعلميّ نفسه بعلمه؛ إذ قال: (فإني قد وقفت على كتاب «تأنيب الخطيب» للأستاذ العلّامة محمد زاهد الكوثريّ)[١]، ولكن ما من كبير إلا سقط في بعض علمه، كما قال الإمام ابن قتيبة: (ولا أعلم أحدًا من أهل العلم والأدب إلا قد سقط في علمه كالأصمعي وأبي عبيد وسيبويه الأخفش والكسائي والفراء وأبي عمرو الشيباني وكالأئمة من قراء القرآن والأئمّة المفسّرين، وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني والإعراب وهم أهل اللغة وبهم يقع الاحتجاج)[٢].

فرحم الله العلامة الكوثريّ
وغفر لنا وله ولسائر المسلمين.

* * *

الخاتمة

١- ما يمكن استخلاصه مما سبق أنّه لا اعتداد بالجرح الصادر عن التعصّب والمنافرة، وليس يقبل من أحد- كائنا من كان- الكلام في الرواة من غير بيّنة وبرهان، فإنّ «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدّثون والحكام» كما قال الإمام ابن دقيق العيد[٣]، ولا تتزحزح عدالة الراوي ولا ترفع -إذا ثبتت- إلّا بأمر بيّن ودليل صحيح.

٢- وقَفَنا البحث على أن من جرَّح الثقةَ أو وثّق الضعيفَ تعصبا، إنما أراد - بالقصد أو المآل- زعزعة السنّة وحجيتها، وانتهاك قدسيتها ومصدريتها، ذلك أن الأحكام المترتبة على جرْح الثقة أو توثيق الضعيف أو تزكية المتروك نتائجها وخيمة على الشريعة.

٣- أكد لنا البحث كذلك أن التعصّب بأي شكل من الأشكال مذموم عند المحدّثين بل عند كل العقلاء، فلا يليق بأهل المروءات تعاطي هذا المسلك؛ لأن ذلك يشينهم وينقص من أقدارهم.

٤- أكد لنا البحث أنه لا أحد معصوم من الزلل والخطأ، وأن كل واحد يؤخذ من قوله ويرد

(١) طليعة التنكيل ٩/١
(٢) تأويل مختلف الحديث ص١٣٥. المكتب الاسلامي ومؤسسة الإشراق، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م
(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، محمد بن علي، ص٦١، دار الكتب العلمية.

إلا صاحب الرسالة عليه والصلاة والسلام.

٥- تبين أنه ليس كل جرح يعتبر به مهما صدر من إمام، بل المنهجية تقتضي وجوب التثبت فيما يقال وينقل، ولا يليق التسرع في القبول أو الرد إحسانا للظن بالناقل.

٦- وأمرٌ آخر بينه البحث يتعلق بكتاب تاريخ بغداد، فإن للخطيب منهجا كان ينبغي اعتباره حال الرد عليه من الشيخ الكوثري، ذلك أنه ذكر أخبارا عن الإمام أبي حنيفة فيها المناقب والمثالب على ما بلغه من النقلة، فلا يليق التحامل عليه في شخصه، بل ينبغي تفنيد الأخبار المشينة للإمام بالدليل والبرهان.

٧- وقَفَنا البحث -أيضا- على أن بسبب التعصب المذهبي قد يُطعن في أئمة أُجمع على إمامتهم وعلو مكانتهم، بل قد يتجاوز الطعن إلى بعض الصحابة إذا رووا ما يخالف مذهب المنتقد، كما سبق اتهام أنس بن مالك بالأمية والهرم، وابن عباس بالتقية مع معاوية إذ وافقه في صلاة الوتر بركعة، وقال: أصاب السنة... -رضي الله عنهم جميعا-.

٨- تبين من خلال هذا البحث أسلوبان في الرد العلمي، أحدهما اتسم بالهدوء والاعتدال والأخر اتسم بنوع من القسوة والشدة، فالأول كان منهج الشيخ المعلمي، والثاني كان منهج الشيخ أحمد الغماري، الذي استعمل عبارات مشينة في حق الشيخ الكوثري كمثل وصفه بالمجرم القليل الدين، وعدو السنة.... ولا شك أن المنهج النقدي في البحث العلمي يجب أن يكون بأدب وتجرد وموضوعية بعيدا عن الذاتية.

* * *

المصادر والمراجع

١- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. ابن دقيق العيد، محمد بن علي، مطبعة السنة المحمدية.

٢- إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، ابن قيم، محمد بن أبي بكر. تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم. ط١، دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، محمد بن علي، دار الكتب العلمية.

٤- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. ابن ماكولا، علي بن هبة الله، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٥- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أَضواء على السنةّ من الزلل والتضليل والمجازفة». عالم الكتب. بيروت.

٦- بدع التفاسير. عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء. المغرب، ط ٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧- بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري أو ردّ الكوثريّ على الكوثريّ. دار الصميعي. الرياض. ط ٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م

٨- التاريخ الأوسط، البخاري، محمد بن إسماعيل، دار الوعي حلب، مكتبة دار التراث، القاهرة، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط١، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٩- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

١٠- تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، الطبعة الجديدة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١١- تأويل مختلف الحديث. ط٢. المكتب الاسلامي ومؤسسة الإشراق ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٢- تذكرة الحفاظ. الذهبي، محمد بن أحمد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٣- الترحيب بنقد التأنيب. مكتبة الخانجي. (د.ت)

١٤- تقريب التهذيب، العسقلاني، أحمد بن علي، ابن حجر، دار الرشيد، سوريا، تحقيق محمد عوامة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧هـ

١٦- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي، تخريج محمد ناصر الدين الألباني.، ط ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٧- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني،

دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: ط١، ١٣٢٦هـ.

١٨- تهذيب الكمال. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تحقيق بشار عواد. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٩- الثقات، ابن حبان، محمد بن حبان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣م.

٢٠- الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٢١- الجواب المفيد للسائل والمستفيد، لأحمد بن الصديق الغماري. (جمع وتخريج وتعليق أبي الفضل بدر العمراني. دار الكتب العلمية بيروت. ط ١. ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٢- حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه، محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة الإمام ١٢، جامع الإسماعيلي، الناصرية، مصر بدون تاريخ.

٢٣- الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، ص١٧٠، دار الهدى والرشاد، دمشق، بعناية عبد الكريم المحيميد. ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م،

٢٤- رسالة لأبي الحسن الكرخي الحنفي، في بيان أصول المذهب الحنفي مطبوعة مع كتاب تأسيس النظر للدبوسي، أبي زيد عبيد الله بن عمر. تحقيق مصطفى محمد القباني. دار ابن زيدون. بيروت ومكتبة الكليّات الأزهرية. القاهرة.

٢٥- سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد، مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م،

٢٦- الطبقات الكبرى. تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. ط ٢، ١٤١٣هـ.

٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، دار المعرفة، بيروت، بخدمة محمد فؤاد عبد الباقي، ١٣٧٩هـ.

٢٨- قاعدة في الجرح والتعديل، السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط٥، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٩- قرة العينين برفع اليدين في الصلاة. تحقيق أحمد الشريف، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٣٠- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٣١- لسان الميزان، العسقلاني، أحمد بن علي، ابن حجر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، تحقيق دائرة المعرف النظامية، الهند، ط٢، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

٣٢- مختار الصحاح، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، تحقيق يوسف

الشيخ محمد، ، ط٥، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٣٣- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة عبد الرحمن ابن إسماعيل. تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد. مكتبة الصحوة الإسلامية. الكويت ١٤٠٣هـ.

٣٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ /١٩٦٣م.

٣٥- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٦- النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

* * *

View publication stats